EITI
Extractive
Industries
Transparency
Initiative

مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية

الكتاب المرجعي

مارس/آذار 2005

من منشورات وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة

عنوان مقر وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة هو:
1 Palace Street
London SW1E 5HE
UK
وأيضاً:
Abercrombie House
Eaglesham Road
East Kilbride
Glasgow G75 8EA
UK

هاتف: 0000 7023 20 (0) 44+
فاكس: 0016 7023 20 (0) 44+
موقع على الإنترنت: www.dfid.gov.uk
بريد إلكتروني: enquiry@dfid.gov.uk
استفسارات العموم: 0845 3004100
أو 3132 84 1355 44+ (إذا كانت مكالمة من خارج المملكة المتحدة)

© حقوق التأليف والنشر للتاج 2005

صورة الغلاف الأمامي: © Yola Monakhov/Panos

حقوق التأليف والنشر من حيث الترتيب الطّباعي والتصميم تعود للتاج. يجوز استنساخ وإعادة طبع هذه المطبوعة مجاناً (باستثناء الشعار) بأي شكل أو وسيلة شرط أن يكون إنتاجها دقيقاً وعدم استخدامها في إطار أو سياق تضليلي. ويجب الإقرار بأن حقوق التأليف والنشر الخاصة بهذه المطبوعة تعود للتاج ومع تحديد عنوانها ومصدرها.

من منشورات وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة. طُبعت في المملكة المتحدة عام 2005، على ورق معاد استخدامه يتضمّن نسبة 80 ٪ نفايات مستهلكين و 20 ٪ لب ورق جديد خالٍ من الكلورين تماماً.

الرقم المرجعي: PD 042
ISBN: 1 86192 707 X

هذا الكتاب المرجعي من إنتاج سكرتارية المبادرة الدولية لشفافية الصناعات الاستخراجية ومقرها في وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة. وسيتم تعديل هذا الكتاب المرجعي في ضوء المزيد من الخبرة العملية. وتتوفّر معلومات إضافية من هذه الوزارة على الموقع eiti@dfid.gov.uk. وعلى موقع هذه المبادرة على العنوان: www.eitransparency.org.

فهرس المحتويات

مقدّمة 2

الفصل الأول: مبادئ ومعايير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية 4

إطار مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية 4
أصحاب المصلحة المباشرة في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية 5
مبادئ ومعايير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية 7

الفصل الثاني: إرشادات إيضاحية لفائدة البلدان الغنية بالموارد 10

عرض عام 10
مراحل التنفيذ 10
موجز الإجراءات المُقترحة والإجراءات الإضافية 12
البدء 17
ألف - التوقيع إيذاناً بالاشتراك 17
باء - الإنشاء 19
جيم - وضع الإجراءات 23
التنفيذ 26
دال - الإفصاح عن المعلومات ونشرها 26
هاء - التعميم على الجمهور والمناقشة 34
استعراض تنفيذ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية 36
واو - الاستعراض 36

الفصل الثالث: إرشادات إيضاحية لفائدة شركات الصناعات الاستخراجية 38

عرض عام 38
موجز إجراءات الشركات والإجراءات الإضافية 38
المصادقة 41
ألف - التوقيع إيذاناً بالاشتراك 41
باء - المساندة الدولية 42
المساندة على مستوى البلدان 42
جيم 1 - بلدان قائمة بتنفيذ المبادرة 43
جيم 2 - بلدان غير قائمة بتنفيذ المبادرة 45

قائمة المصطلحات 46

الملحق 49

أمثلة على نماذج إبلاغ نمطية عن النفط والغاز والفلزات المعدنية 49

مقدّمة

ما هي مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟

في العديد من البلدان، تكون الأموال الناجمة عن استخراج النفط والغاز والتعدين مصحوبة بالفقر والصراعات والفساد. وهذا ما يُعرف باسم« لعنة الموارد»، وهي مدفوعة بعدم وجود الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بالمبالغ التي تدفعها الشركات للحكومات، وبالإيرادات التي تتلقاها الحكومات من تلك الشركات. وتسعى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية إلى خلق الشفافية والمساءلة المفقودتين. وهي مبادرة طوعية يساندها ائتلاف من: شركات، وحكومات، ومستثمرين، ومنظمات مجتمع مدني. وإلى جانب الجهود الرامية لتحسين الشفافية في ممارسات وضع الموازنات الحكومية، تشرع مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في تنفيذ عملية يمكن من خلالها للمواطنين في البلدان المعنية مساءلة حكومات بلدانهم عن استخدامات تلك الإيرادات.

الشفافية والتنمية: حالة ساو تومي وبرنسيبي

ساو تومي وبرنسيبي هي من أحدث البلدان المنتجة للنفط في قارة أفريقيا. ويعيش حالياً العديد من سكانها في فقر، ولكن الحكومة أدركت أنه إذا جرت إدارة الثروة النفطية بشفافية يمكنها أن تسفر عن تحوّل حقيقي في حياة الناس. وفي ديسمبر/كانون الأول 2004، وقّع رئيس الجمهورية Fradique de Menezes على قانون ينظم استلام واستثمار واستخدام مبالغ المدفوعات النفطية بما يشجع على أفضل وجه تحقيق التقدّم الاقتصادي والاجتماعي لذلك البلد. وينص ذلك القانون على إعطاء الجمهور العام القدرة على الوصول إلى المعلومات عن كافة المبالغ الناجمة عن مبيعات النفط والتي يتم إيداعها في الصندوق المخصص لذلك الغرض. وفي حفل التوقيع على ذلك القانون، قال رئيس الجمهورية «لن يكون أي شيء خافياً، ولن يجري هدر أي شيء».

هذا الكتاب المرجعي

بالاستفادة من الخبرة العملية المكتسبة من الطور التجريبي لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، أصبح هذا الكتاب المرجعي دليلاً إيضاحياً لمساعدة: البلدان الراغبة في تنفيذ هذه المبادرة، والشركات، وأصحاب المصلحة المباشرة الآخرين الراغبين في مساندة تنفيذها.

يعطي الفصل الأول وصفاً موجزاً لتطوّرات هذه المبادرة منذ انطلاقتها في مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية القابلة للاستمرار الذي انعقد في عام 2002 ولغاية الطور التجريبي (يونيو/حزيران 2003 - مارس/آذار 2005) وحتى طور التنفيذ الحالي (مارس/آذار 2005 وما بعده). وهو يبيّن مبادئ ومعايير هذه المبادرة التي تعتبر جوهر تنفيذ المبادرة بالنسبة لكافة البلدان المشاركة فيها.

يُدرج الفصل الثاني أمثلة على الإجراءات والتدابير التي اتخذتها بلدان أثناء الطور التجريبي حيث أنها في آن واحد متسقة مع مبادئ ومعايير المبادرة وتجسّد الأوضاع في كل من البلدان المعنية.

يتضمّن الفصل الثالث أمثلة مماثلة على شركات تساند تنفيذ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

الفصل الأول

مبادئ ومعايير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية

إطار مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية

من الممكن من خلال تشجيع زيادة الشفافية والمساءلة في البلدان التي تعتمد على الإيرادات من النفط والغاز والأنشطة التعدينية تخفيض حدة الأثر السلبي الناجم عن سوء إدارة تلك الإيرادات، بحيث يمكن أن تصبح تلك الإيرادات محركاً هاماً يدفع النمو الاقتصادي الطويل الأمد الذي يسهم في تحقيق التنمية القابلة للاستمرار وتخفيض أعداد الفقراء.

ما هو البلد الغني بالموارد؟

مسودة دليل شفافية الإيرادات من الموارد الصادرة عن صندوق النقد الدولي (ديسمبر/ كانون الأول 2004) تعرّف البلدان الغنية بالموارد من أنواع الهيدروكربون و/أو الفلزات المعدنية على أساس المعيارين التاليين: (1) متوسط نسبة إيرادات المالية العامة من أنواع الهيدروكربون و/أو الفلزات المعدنية إلى مجموع إيراداتها يبلغ على الأقل 25 ٪ في السنوات الثلاث السابقة؛ أو (2) متوسط نسبة حصيلة صادرات أنواع الهيدروكربون و/أو الفلزات المعدنية إلى حصيلة الصادرات الكلّية يبلغ على الأقل 25 ٪ في السنوات الثلاث السابقة.

لكل من: لبلدان الغنية بالموارد، وشركات الصناعات الاستخراجية، والمجتمع الدولي مصلحة مشتركة في مساندة الجهود من أجل زيادة الشفافية والمساءلة. فالعديد من البلدان حققت فعلاً تقدّماً كبيراً في هذا المجال. كما أن المجتمع الدولي يؤيّد هذه الجهود. وأصدرت بلدان مجموعة الثمانية في اجتماعها الذي عقدته في مدينة إيفيان في عام 2003 إعلان مكافحة الفساد وتحسين الشفافية. وفي الاجتماع الذي عقدته هذه المجموعة في سي آيلاند في عام 2004, تم الاتفاق مع أربعة بلدان على مواثيق شفافية. وقام صندوق النقد الدولي بتشجيع الشفافية في المالية العامة في البلدان الأعضاء في الصندوق، وذلك عن طريق نظام الممارسات الجيّدة بشأن شفافية المالية العامة والدليل المصاحب له، بينما يتم رصد تنفيذ هذا النظام من خلال وضع *التقارير عن التقيّد بالمعايير والقوانين*. كما أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يقومان معاً بتشجيع زيادة فعالية إدارة شؤون الإيرادات الناجمة عن الموارد، وذلك من خلال: المشورة بشأن السياسات، والإقراض لأغراض السياسات، والإقراض لأغراض المشروعات، وتقديم المساعدة الفنية.

وفي إطار تكملة هذه الجهود لتحسين نظام الإدارة العامة، أعلن توني بلير في سبتمبر/أيلول 2002 انطلاقة مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. وتتيح هذه المبادرة مدخلاً جيّداً للعمل والمناقشة على نطاق أوسع فيما يتعلق بإدارة شؤون الإيرادات.

منذ البداية، تمتّعت مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية بتأييد دولي واسع النطاق، ولكن تركيز هذه المبادرة هو على مستوى البلدان. فالتزام البلدان بهذه المبادرة وقبولها لها ومشاركة الشركات المعنية فيها أمور تتيح علامة على الصعيد المحلي والدولي على الالتزام بالمعايير العالية من معايير الشفافية والمساءلة في كل من: الحياة العامة، وعمليات الحكومات، وأنشطة الأعمال التجارية.

بصورة رئيسية، تتحقّق المنافع للبلدان التي تقوم بتنفيذ هذه المبادرة في إطار – أو كمدخل إلى – جهود أوسع نطاقاً تستهدف تحسين نظام الإدارة العامة. فمن شأن تحسين نظام وممارسات إدارة شؤون الإيرادات الناجمة عن الموارد تسهيل تحسين إدارة شؤونها وتشجيع الاستقرار الاقتصادي والسياسي. وهذا بدوره يمكن أن يساعد في منع الصراعات المتعلقة بقطاعات النفط والتعدين والغاز. كما من شأن تنفيذ هذه المبادرة الإسهام في تحسين مناخ الاستثمار، وذلك عن طريق إعطاء إشارة واضحة للمستثمرين والمؤسسات المالية الدولية على أن الحكومة المعنية ملتزمة بزيادة الشفافية.

تتركّز المنافع التي تتحقّق للشركات والمستثمرين على تخفيف حدة المخاطر السياسية ومخاطر السّمعة. علماً بأن عدم الاستقرار السياسي الناجم عن غموض نظام وممارسات الإدارة يشكّل خطراً واضحاً على الاستثمارات. ففي الصناعات الاستخراجية، حيث الاستثمارات كثيفة رأس المال وتعتمد في تحقيق العائد المرجو منها على الاستقرار الطويل الأمد، فإن لتخفيض عدم الاستقرار منافع أكيدة. كما يمكن أن تسهم الشفافية في تحقيق المساواة أمام الجميع بالنسبة للشركات، ويمكن للشركات المساعدة في بيان المساهمة التي تقوم بها استثماراتها في البلدان المعنية، وذلك عن طريق الإعلان عن المبالغ التي تدفعها لحكومات تلك البلدان.

وتتحقّق المنافع للمجتمع المدني من زيادة مقدار المعلومات التي يتم الكشف عنها للجمهور العام عن تلك الإيرادات التي تقوم الحكومات بإدارة شؤونها نيابة عن مواطنيها، مما يزيد خضوع الحكومات للمساءلة.

أصحاب المصلحة المباشرة في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية

على صعيد البلدان، تعتبر مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية مبادرةً تتصدّرها الحكومات. غير أن مبادئ ومعايير هذه المبادرة تدعو إلى الإشراك الفعلي لشركاء آخرين من المجتمع الأوسع نطاقاً. علماً بأن القيادة والمشاركة الواسعة النطاق على الصعيد المحلي ضروريتان، والمشاركة الفعلية من جانب مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة المباشرة مطلوبة أيضاً.

يعرّف صاحب المصلحة المباشرة على أنه كل من هو معنيّ بنواتج مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية من بين الأشخاص أو المجتمعات المحلية أو الفئات أو المنظّمات، سواء المتأثرون بها (سلباً أم إيجاباً) أو الذين هم قادرون على التأثير فيها (بطريقة إيجابية أو سلبية). وأصحاب المصلحة المباشرة هؤلاء موجودون في: مؤسسات الدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. ويوجد أصحاب مصلحة مباشرة رئيسيون وغير رئيسيين، وفق التحديد الناجم عن مستوى الاهتمام والمصلحة ودرجة التأثير على تنفيذ هذه المبادرة. وعلى الرغم من تباين هذه المجموعات من بلد لآخر، من المرجّح أن يكون الفاعلون المشاركون متماثلين في كافة البلدان.

من يمكن أن يشملهم أصحاب المصلحة المباشرة في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟

- المؤسسات العامة
  - n السلطة التنفيذية
    - – الهيئات المسؤولة عن إدارة شؤون الموارد الطبيعية
    - – الهيئات المسؤولة عن جباية وإدارة شؤون الإيرادات
    - – الهيئات المسؤولة عن: التنمية الاقتصادية، ووضع لوائح تنظيم القطاع الخاص، والإدارة العامة
  - n السلطة التشريعية
    - – لجان الموازنة و/أو الموارد الطبيعية
    - – المستويات الحكومية على صعيد المناطق في البلدان
  - n مؤسسات المراجعة والتدقيق العليا

- القطاع الخاص
  - n الشركات العاملة في البلد المعني
    - – الشركات المحلية المملوكة للدولة
    - – الشركات الدولية المملوكة للدول
    - – شركات القطاع الخاص المحلي
    - – شركات القطاع الخاص الدولية
  - n المستثمرون
  - n اتحادات مؤسسات وأصحاب أنشطة الأعمال التجارية

- المجتمع المدني
  - n المنظمات القائمة في المجتمعات المحلية
  - n المنظمات الوطنية غير الحكومية
  - n المنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات المحلية المنتسبة إليها
  - n وسائل الإعلام، والنقابات، ومؤسسات الأكاديميين والبحوث، والمنظمات القائمة على أساس الأديان

- العاملون في تنفيذ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية
  - n موظفو جهاز الإدارة العامة، والعاملون في المراجعة والتدقيق و/أو هيئات الإفصاح عن المعلومات

- الشركاء الدوليون
  - n المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، الأمم المتحدة)
  - n الجهات المانحة

مبادئ ومعايير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية

حضر مؤتمر لانكاستر هاوس في لندن (عام 2003) الذي استضافته حكومة المملكة المتحدة مجموعة متنوّعة من البلدان والشركات ومنظمات المجتمع المدني. واتفقوا على بيان المبادئ لزيادة شفافية المدفوعات والإيرادات في قطاعات الصناعات الاستخراجية. وهذه المبادئ تُعرف باسم «مبادئ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية» وهي تشكّل حجر الزاوية لهذه المبادرة.

بعد مؤتمر لانكاستر هاوس المعني بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، واصلت هذه المبادرة استقطاب التأييد على الصعيد الدولي من جانب: حكومات، وشركات كبيرة متعددة الجنسيات، ومستثمرين مؤسسيين تبلغ استثماراتهم حوالي 7 تريليون دولار أمريكي من الأصول التي يقومون بإدارتها، ومنظمات غير حكومية، ومؤسسات دولية.

والأهم من ذلك، بدأ عدد من البلدان - وهي أذربيجان، وجمهورية الكونغو، وغانا، وجمهورية قيرغيز، ونيجيريا، وسان تومي وبرنسيبي، وتيمور ليست، وترينيداد وتوباغو - بتفسير وتنفيذ هذه المبادئ، وبذلك أسهمت بدور أساسي في تحديد شكل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. وكان ذلك طوراً تجريبياً هاماً بالنسبة لهذه المبادرة. وفي إطار العمل مع هذه المبادئ، قامت البلدان التي تنفّذ هذه المبادرة بوضعها في سياق مبادرات محلية أخرى، كما وضعت خطط العمل والإجراءات اللازمة لجعل هذه العملية ملكاً لكل منها تلتزم به.

أثناء هذا الطور التجريبي، أضاف تنوّع الخبرة العملية في تنفيذ هذه المبادرة إلى مدى ما تتمتّع به من ثراء. كما أسهم في توسيع نطاق الحوار فيما يتعلق بضرورة وجود إرشادات واضحة فيما يتعلق بتنفيذ هذه المبادرة، وهي مازالت تحترم الطبيعة التطوّعية للمبادرة وتنفيذها حسب خصوصيات البلدان.

في إطار المضيّ إلى ما بعد الطور التجريبي وتوسيع نطاق هذه المبادرة لكي تشمل بلداناً أخرى غنية بالموارد، من الضروري وجود مجموعة متفق عليها من معايير هذه المبادرة بشأن كافة البلدان الراغبة في تنفيذها.

في المؤتمر الذي عقدته مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في لندن في عام 2005، صادق المشاركون في ذلك المؤتمر على المعايير ولكن مع تشجيع البلدان على المضيّ إلى ما بعد هذا الحد الأدنى المطلوب حيثما كان ذلك ممكناً. كما أقرّوا قيمة الاستفادة من الدروس المكتسبة في الطور التجريبي في مساعدة البلدان على تنفيذ المبادرة وفي مساندة الشركات المعنية بها. كما رحّبوا بالإرشادات بشأن أفضل الممارسات حسبما وردت في ما صدر عن صندوق النقد الدولي في *نظام الممارسات الجيدة بشأن شفافية المالية العامة* و*أيضاً في دليل شفافية المالية العامة*. كما رحّب المشاركون في المؤتمر بالكتاب المرجعي لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية كدليل إضافي إيضاحي من أجل تنفيذ هذه المبادرة.

مبادئ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية

1. نشترك في الاعتقاد بأن الاستخدام الحصيف لثروات الموارد الطبيعية ينبغي أن يكون من بين المحركات الهامة الدافعة لتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار الذي يسهم في تحقيق التنمية القابلة للاستمرار وتخفيض أعداد الفقراء، ولكن إذا لم تجرِ إدارة شؤونها على النحو الصحيح فإنها يمكن أن تسفر عن أثر اقتصادي واجتماعي سلبي.
2. نؤكّد على أن إدارة شؤون ثروات الموارد الطبيعية بما فيه فائدة مواطني البلد المعني هو مهمة الحكومات ذات السيادة التي عليها القيام بها لما فيه مصلحة تنمية بلدانها.
3. نُدرك أن منافع استخراج الموارد تظهر على شكل تدفقات من الإيرادات على مدار سنوات عديدة ويمكن أن تكون تلك التدفقات شديدة الاعتماد على الأسعار.
4. نُدرك أن فهم الجمهور العام للإيرادات والإنفاق الحكوميين على مرّ الزمن يمكن أن يساعد النقاش العام العلني وينير اختيار ما هو ملائم وواقعي بشأن التنمية القابلة للاستمرار.
5. نؤكّد أهمية الشفافية لدى الحكومات والشركات في الصناعات الاستخراجية، كما نؤكّد ضرورة تعزيز إدارة شؤون الأموال العامة والمساءلة.
6. نُدرك أن تحقيق زيادة الشفافية يجب أن يكون في إطار احترام العقود والقوانين.
7. نُدرك تحسين بيئة الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر الذي يمكن أن ينجم عن الشفافية المالية.
8. نؤمن بمبدأ وممارسة مساءلة كافة المواطنين لحكومات بلدانهم بشأن إدارة شؤون تدفقات الإيرادات والإنفاق العام.
9. نحن ملتزمون بتشجيع معايير عالية بشأن الشفافية والمساءلة في: الحياة العامة، والعمليات الحكومية، وأنشطة الأعمال التجارية.
10. نؤمن بأن من المطلوب اعتماد نهج واسع الاتساق وقابل للتنفيذ بشأن الكشف عن المدفوعات والإيرادات، وهو أمر يسهل القيام به واستخدامه.
11. نعتقد أن الكشف عن المدفوعات في البلد المعني ينبغي أن يشمل كافة شركات الصناعات الاستخراجية العاملة في ذلك البلد.
12. في إطار السعي للعثور على حلول، نعتقد أن على كافة أصحاب المصلحة المباشرة القيام بالإسهامات الهامة ذات الصلة - بما في ذلك: الحكومات وهيئاتها، وشركات الصناعات الاستخراجية، وشركات الخدمات، والمنظمات متعددة الأطراف، والمؤسسات المالية، والمستثمرين، والمنظمات غير الحكومية.

معايير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية

1. النشر المنتظم لكافة ما تدفعه الشركات للحكومات من مبالغ جوهرية («المدفوعات») مقابل ما تستخرجه من نفط وغاز وفلزات معدنية، ولكافة الإيرادات الجوهرية التي تتلقاها الحكومات من شركات النفط والغاز والتعدين («الإيرادات»)، وذلك لإطلاع الجمهور العام بطريقة شاملة ومفهومة ويسهل الوصول إليها.
2. عند عدم وجود عمليات المراجعة والتدقيق فعلياً، تخضع المدفوعات والإيرادات لعملية مراجعة وتدقيق مستقلة ذات مصداقية تطبّق معايير المراجعة والتدقيق الدولية.
3. قيام جهة مستقلة ذات مصداقية بعملية مطابقة للمدفوعات والإيرادات، وذلك بتطبيق معايير المراجعة والتدقيق الدولية مع نشر رأي تلك الجهة فيما يتعلق بعملية المطابقة تلك، شاملة التباينات والفروق حيث ينبغي بيانها إن وجدت.
4. توسيع نطاق هذا النهج ليشمل كافة الشركات بما في ذلك مؤسسات الأعمال المملوكة للدولة.
5. انخراط المجتمع المدني فعلياً كجهة مشاركة في تصميم ورصد وتقييم هذه الإجراءات وإسهامه في النقاش العام العلني.
6. قيام الحكومة المضيفة للشركات بوضع خطة عمل علنية قابلة للاستمرار من الوجهة المالية بشأن كافة البنود أعلاه، مع المساعدة من المؤسسات المالية الدولية عند اللزوم، بما في ذلك: الغايات القابلة للقياس، وجدول زمني للتنفيذ، وتقييم معوقات القدرات الممكنة.

الفصل الثاني

إرشادات إيضاحية لفائدة البلدان الغنية بالموارد

عرض عام

نود تشجيع أي بلد لديه صناعات استخراجية كبيرة على زيادة شفافية إدارتها للإيرادات من النفط والغاز والفلزات المعدنية. كما نود تشجيع البلدان الغنية بالموارد على المضيّ إلى ما بعد المصادقة على مبادئ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية بالقيام بتنفيذ المبادرة نفسها. فتنفيذ هذه المبادرة يتطلب التزامات سياسية ومالية على السواء من الحكومة المعنية، وذلك لضمان قابلية استمرار تنفيذها. وسيتم تقديم المساندة التقنية والمالية لمساندة البدء في عملية التنفيذ، وذلك من: السكرتارية الدولية لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، والمنظمات الدولية، وهيئات التنمية.

بعد اختيار المشاركة في هذه المبادرة، ينبغي على كل من البلدان والقطاعات وضع نموذج التنفيذ الخاص به. علماً بأنه ظهر بعض الدروس العامة من الخبرة العملية التي تم اكتسابها في الطور التجريبي.

مراحل التنفيذ

حسبما يتّضح من الشكل البياني أدناه، المراحل الثلاث الرئيسية لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية هي: البدء، والتنفيذ، والاستعراض. وتعتبر كل مرحلة معلماً رئيسياً في تحقيق شفافية الإيرادات.

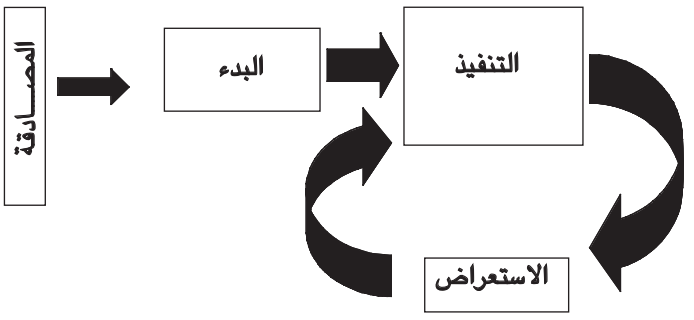

عقب المصادقة على هذه المبادرة، ينتقل البلد المعني بعد ذلك - في إطار التشاور مع أصحاب المصلحة المباشرة - إلى مرحلة **البدء**، وذلك عن طريق إنشاء هياكل نظام إدارة من أجل: اتخاذ القرارات، ووضع خطة عمل، واتخاذ ترتيبات بناء القدرات، واستمرار تمويل البرامج المعنية. المرحلة التالية وهي **التنفيذ** تشكّل لبّ المبادرة. فالحكومة المعنية والشركات ومنظمات المجتمع المدني المعنية تسهم جميعها بدورٍ هام في الكشف عن الإيرادات المُبلّغ عنها وتعميمها ومناقشتها. فتحقيق الاتفاق في الرأي في هذه العملية ذو قيمة من أجل بناء الثقة اللازمة. أما المرحلة الثالثة فتتألف من **استعراض** لعملية التنفيذ.

وهنا تجري الاستفادة من الاهتمامات التي يتم الإعراب عنها والفرص التي تسنح من أجل التحسينات في إثراء عملية اتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة في المستقبل.

البدء: هل تم التوصّل إلى اتفاق في الرأي على وضع المبادرة وخططها؟

في هذه المرحلة، يقع عبء توازن المسؤولية عن إحراز التقدّم على عاتق الحكومة المعنية. فعليها التأكّد من وجود: هيكليات وإجراءات نظام الإدارة، وجهاز الموظفين اللازم، وآليات التمويل. وهذه أمور لا تتطلب عادة تدابير أو تكاليف استثنائية. وعلى الحكومة المعنية بذل قصارى جهدها للعمل مع منظمات المجتمع المدني والصناعات المعنية منذ المراحل الأولى. فعندما يوافق أصحاب المصلحة المباشرة في هذه المبادرة جماعياً على: أهداف هذه العملية، وإنجازاتها، وخطة العمل المستقبلي للبلد الراغب في تنفيذ المبادرة يكون ذلك البلد قام بمرحلة البدء من هذه المبادرة.

التنفيذ: هل يتم نشر مدفوعات وإيرادات الصناعات الاستخراجية بطريقة شاملة ذات مصداقية؟

يكون البلد المعني دخل مرحلة تنفيذ المبادرة عندما يمكنه أن يُبيّن - بمشاركة تامة من أصحاب المصلحة المباشرة الرئيسيين - وجود دورة منتظمة من: الكشف عن المعلومات، ونشرها، وتعميمها فيما يتعلق بالإيرادات من الصناعات الاستخراجية. وعلى كافة البلدان التي تقوم بتنفيذ هذه المبادرة القيام بهذا وفقاً لمبادئ ومعايير المبادرة، ولو أن نموذج التنفيذ في البلد المعني سيجسّد الإطار الثقافي الحضاري والقانوني لذلك البلد.

الاستعراض: هل توجد ترتيبات للحصول على معلومات تقييمية سنوية من أصحاب المصلحة المباشرة بشأن عملية التنفيذ؟

يحتاج تنفيذ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية إلى التحسين مع مرور الزمن وفي ضوء الخبرة العملية المكتسبة. وعلى الحكومات تسهيل هذه العملية بإتاحة الأوضاع والهيكليات اللازمة لضمان إثراء المعلومات التقييمية للخطط من أجل المستقبل. ومن الضروري قيام منظمات المجتمع المدني بالعمل على نحو وثيق مع الحكومة المعنية والصناعات المعنية بغية إتاحة الإشراف الإضافي على هذه العملية. فاستعراض تنفيذ هذه المبادرة يمكن على سبيل المثال أن يؤدي إلى: إعادة تصميم عملية وإجراءات اتخاذ القرارات بشأنها، وتغيير الممثلين عن أصحاب المصلحة المباشرة، وتعديل برامج بناء القدرات.

موجز الإجراءات المُقترحة والإجراءات الإضافية

يبيّن الجدول أدناه للبلدان التي تقوم بتنفيذ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية معايير هذه المبادرة. وهو يستخدم الدروس المستفادة من تنفيذها في كل من: نيجيريا، وأذربيجان، وغانا، وجمهورية قيرغيز.

الإجراءات المقترحة (باللون الأزرق الغامق) هي المُعتبرة هامّة من أجل فعالية تنفيذ المبادرة أما **الإجراءات الإضافية** (باللون الأزرق) فهي تشير إلى الأنشطة الأخرى التي يمكن القيام بها لتحسين عملية تنفيذ المبادرة.

إجراءات مقترحة	إجراءات إضافية
البدء	
ألف - التوقيع إيذاناً بالاشتراك	
1. هل قامت الحكومة المعنية بتحديد أصحاب المصلحة المباشرة الرئيسيين في هذه المبادرة؟	ألف –1: هل قامت الحكومة بتقييم رسمي لأصحاب المصلحة المباشرة وحددت دوافع وجدوى وأثر تنفيذ هذه المبادرة؟
2. هل أصدرت الحكومة بياناً علنياً لا لبس فيه عن عزمها على تنفيذ هذه المبادرة؟	
3. هل استعرضت الحكومة الإطار القانوني المعني لتحديد أية عقبات ممكنة أمام تنفيذ هذه المبادرة؟	ألف – 3: هل قامت الحكومة بنشر المعلومات الحالية عن الإيرادات على موقع شبكة الإنترنت الخاص بها؟

باء – الإنشاء

4. هل قامت الحكومة بتعيين شخص لقيادة تنفيذ هذه المبادرة؟ وهل تم إعلان هذا التعيين على الملأ؟

5. هل قامت الحكومة بتكليف موظفين كبار من الوزارات والهيئات ذات الصلة بالمشاركة في هيئات اتخاذ القرارات الخاصة بالمبادرة؟

6. هل التزمت الحكومة بالقيادة عالية المستوى بشأن المبادرة؟

7. هل قامت الحكومة بإنشاء هيكلية نظام إدارة واضح التحديد من أجل اتخاذ القرارات الخاصة بالمبادرة؟

8. هل أكدت الحكومة وجود خطة عمل بشأن تنفيذ المبادرة؟

9. هل تجسّد عضوية اللجان الرسمية توازن مصالح أصحاب المصلحة المباشرة؟

ألف - 9: هل توجد شواهد على تمثيل عالي المستوى من الشركات ومنظمات المجتمع المدني في لجان المبادرة؟

9 أ. هل حددت الحكومة وأنشأت آليات تواصل من أجل توسيع نطاق اختيار أصحاب المصلحة المباشرة؟

10. هل حددت الحكومة وخصصت مصادر تمويل قابل للاستمرار من أجل تنفيذ المبادرة؟

ألف - 10: هل حددت الحكومة المساندة البدئية الملائمة من الهيئات الدولية؟

11. هل بذلت الحكومة الجهود لنشر الوعي بشأن المبادرة بين الهيئات الحكومية وأصحاب المصلحة المباشرة الرئيسيين الآخرين في المبادرة، على نطاق واسع؟

جيم - وضع الإجراءات

12. هل معظم أصحاب المصلحة المباشرة الرئيسيين في المبادرة راضون عن عملية تصميم نماذج الإبلاغ النمطية؟

ألف - 12: هل تم اتخاذ ترتيبات لمساعدة أصحاب المصلحة المباشرة في فهم وإنجاز نماذج الإبلاغ النمطية؟

13. هل تم تعيين مدير يعتبره معظم أصحاب المصلحة المباشرة في المبادرة موثوقاً ومحايداً؟

14. هل الترتيبات قائمة من أجل تمويل قيام المدير بدوره على نحو قابل للاستمرار؟

15. هل تم تحديد الاحتياجات من القدرات فيما بين أصحاب المصلحة المباشرة في المبادرة؟

16. هل تم اتخاذ الترتيبات من أجل إتاحة برامج رسمية وغير رسمية لبناء القدرات قبل الإفصاح عن المعلومات؟

التنفيذ

دال - الإفصاح عن المعلومات ونشرها

17. ما الذي سيتم الكشف عنه، ومن سيقوم بذلك وكيف؟

17 أ. ما هي تدفقات المنافع التي سيتم الإبلاغ عنها؟

ألف - 17 أ: هل توجد تدفقات منافع إضافية يمكن الإبلاغ عنها على أساس طوعي؟

17 ب. كيف سيتم ضمان أن كافة الشركات ستقوم بالإبلاغ؟

17 ج. كيف ستقوم الحكومات والشركات بالإبلاغ؟

18 . هل البلاغات المرفوعة عن المدفوعات والإيرادات ذات مصداقية؟

18 أ. حيثما لم تكن عمليات المراجعة والتدقيق تلك موجودة فعلاً، هل تم تحديد شركة أو شركات مراجعة وتدقيق لتقوم بإجراء عملية مراجعة وتدقيق مستقلة وذات مصداقية للمدفوعات والإيرادات؟

19. كيف سيقوم المدير بإعداد تقارير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟

ألف - 19 أ: ضمن عملية الإبلاغ، هل تم تحديد هامش خطأ مقبول؟

ألف – 19 ب: هل توجد ترتيبات لإتاحة عملية مراجعة وتدقيق مستقلة للأرقام المُبلّغ عنها إذا طلبت غالبية أصحاب المصلحة المباشرة ذلك؟

20 . كيف سيتم الإفصاح عن تقرير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟

20 أ. هل ينبغي أن يكون نشر تقرير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية على أساس الإجماليات أو التفاصيل؟

هاء - التعميم على الجمهور والمناقشة

21. هل من السهل الوصول إلى تقرير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وفهمه؟

21 أ. هل توجد إجراءات لتعميم النتائج على نطاق واسع؟

22. هل جرت مناقشة نتائج الإيرادات والمدفوعات المُبلّغ عنها بمشاركة من أصحاب المصلحة المباشرة الرئيسيين؟

ألف - 22: هل جرى توسيع نطاق المناقشة ليشمل أصحاب المصلحة المباشرة على نطاق أوسع؟

الاستعراض

واو – الاستعراض

23. هل توجد ترتيبات لرصد وتقييم مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟

ألف - 23 أ: هل توجد آلية تقييم رسمية مستقلة؟

ألف - 23 ب: هل تم تبادل الدروس المكتسبة مع بلدان أخرى وأصحاب مصلحة مباشرة آخرين؟

24. هل تأثّر تصميم عملية اتخاذ القرارات وغيرها من العمليات بآليات المعلومات التقييمية؟

البدء

ألف - التوقيع إيذاناً بالاشتراك

الإجراء المقترح 1: هل قامت الحكومة المعنية بتحديد أصحاب المصلحة المباشرة الرئيسيين في هذه المبادرة؟

تُقرّ مبادئ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية بأن لكافة أصحاب المصلحة المباشرة - شاملين الحكومات وهيئاتها، وشركات الصناعات الاستخراجية، وشركات تقديم الخدمات، والمنظمات متعددة الأطراف، والمؤسسات المالية، والمستثمرين، والمنظمات غير الحكومية - إسهامات هامّة وذات صلة يمكنها القيام بها في تنفيذ المبادرة. ومن المهمّ تحديد أصحاب المصلحة المباشرة الرئيسيين في هذه المبادرة على نطاق واسع منذ بداية عملية التنفيذ. ويتباين هذا من بلد لآخر، ولكن ينبغي أن يشمل كافة الذين من الضروري اشتراكهم في هذه المبادرة من أجل تحقيق نجاح تنفيذها.

فالتحديد المبكّر لأصحاب المصلحة المباشرة هؤلاء وإشراكهم في المبادرة ضروري لتحقيق تنفيذها على نحو متّسم بالفعالية. كما أن مستوى التزام البلد المعني بهذه المبادرة وامتلاكه لها ومصداقيته في تنفيذها يتأثّر كثيراً بمدى قناعة أصحاب المصلحة المباشرة الرئيسيين والمنافع التي تنجم عن المبادرة في التوقيت المحكم.

دراسة حالة رقم 1
في نيجيريا، يعتبر الأعضاء الثمانية وعشرون في مجموعة عمل أصحاب المصلحة المباشرة على الصعيد الوطني هم الممثلون عن أصحاب المصلحة المباشرة المعنيين. وهم عن: المجتمع المدني (2)، ووسائل الإعلام (1)، والجمعية التشريعية الوطنية (2)، والجمعيات التشريعية في الولايات (2)، وشركات النفط المحلية ومتعددة الجنسيات (3)، وتنظيمات القطاع الخاص (4)، والحكومة الفدرالية (14).

الإجراء الإضافي ألف - 1: هل قامت الحكومة بتقييم رسمي لأصحاب المصلحة المباشرة وحددت دوافع وجدوى وأثر تنفيذ هذه المبادرة؟

سيكون عدد أصحاب المصلحة المباشرة في بعض البلدان ضئيلاً نسبياً ومن السهل تحديدهم. ولكن في العديد من البلدان يؤدي حجم ودرجة تعقيد هذا القطاع إلى انتشار الأطراف التي لها اهتمام ومصلحة. وفي هذه الحالات، من شأن التحليل التام والرسمي لتلك الأطراف والدوافع لتنفيذ المبادرة أن يساعد في تنوير قرار البلد المعني فيما يتعلق بكيفية تنفيذ هذه المبادرة.

الإجراء المقترح 2: هل أصدرت الحكومة بياناً علنياً لا لبس فيه عن عزمها على تنفيذ هذه المبادرة؟

بهدف بدء عملية زيادة وعي الجمهور العام للمبادرة، على الحكومة المعنية إصدار بيان عام لا غموض فيه - بما في ذلك في وسائل الإعلام المحلية - تُعلن فيه التزامها بمبادئ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وبتنفيذ هذه المبادرة. ويتخطى إعلان الالتزام بتنفيذ المبادرة مسألة المصادقة عليها، وينبغي أن يشير إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة أو ستتخذها في مدة زمنية معقولة (ومحددة) للوفاء بمعايير هذه المبادرة. ويجب أن يصدر ذلك البيان عن رئيس الدولة أو المسؤول الحكومي المُخوّل على نحو ملائم.

ومن الجدير بالنسبة للحكومة إنشاء موقع على شبكة الإنترنت خاص بالمبادرة تنشر البيان فيه. وينبغي إرسال نسخة عن البيان إلى السكرتارية الدولية لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية لكي تقوم بوضعه على موقعها على شبكة الإنترنت.

الإجراء المقترح 3: هل استعرضت الحكومة الإطار القانوني المعني لتحديد أية عقبات ممكنة أمام تنفيذ هذه المبادرة؟

ينبغي أن تتوافق مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية تماماً مع الإطار القانوني لإدارة الإيرادات القائمة بوظيفتها على نحو جيّد جنباً إلى جنب مع آليات الرقابة على المالية العامة. وعلى هذا النحو، لا تشكّل المبادرة أية مطالب استثنائية من الحكومة المعنية.

دراسة حالة رقم 2
في جمهورية قيرغيز، يتطلب السماح بمراجعة وتدقيق مستقلّيْن لحسابات شركات الدولة إصدار تشريع خاص. وفي أذربيجان، ليس من المطلوب إصدار أي تشريع، ولكن لمذكرة التفاهم التي وُقّعت بين مختلف أصحاب المصلحة المباشرة في هذه المبادرة قوة القانون.

ولكن قد يكون من الضروري في بعض الحالات: سن قانون خاص بالمبادرة، وخلق شفافية جديدة، وتشريعات وسياسات بشأن الصناعات الاستخراجية والإيرادات الناجمة عنها، أو تعديل سياسات وتشريعات قائمة فيما يتعلق بهذه المبادرة. وإذا كان من المطلوب اتخاذ إجراءات قانونية إضافية، ينبغي على الحكومة المعنية أولاً استعراض تشريعاتها القائمة بغية ضمان الوضوح والاتساق. ويمكن للحكومات النظر في ضمان تجسيد شفافية إدارة شؤون الإيرادات من الصناعات الاستخراجية في قوانين مكافحة الفساد أو تكميلها بقوانين تشمل إجراءات مكافحة الرشوة أو حماية الموظفين الحكوميين الذين يثيرون اهتمامات ومخاوف تخدم المصلحة العامة.

الإجراء الإضافي ألف - 3: هل قامت الحكومة بنشر المعلومات الحالية عن الإيرادات على موقع شبكة الإنترنت الخاص بها؟

دراسة حالة رقم 3
في نيجيريا، قانون مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية يكمّل تشريعات مقترحة بشأن المسؤولية المالية وحرية المعلومات.

مهما كانت المعلومات المتوفرة عن الإيرادات غير كاملة – ومن المُفضّل أن تكون من قطاع الصناعات الاستخراجية - فإن نشرها يشكّل الأساس لتقدير مدى التقدّم المُحرز في تحسين نوعية البيانات. وعلى الحكومات من الوجهة المثالية وضع هذه المعلومات على الموقع الخاص بها على شبكة الإنترنت مع موصلة واضحة إلى الموقع الخاص بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية على شبكة الإنترنت في البلد المعني. وهذا الإبلاغ المبكّر عن إيرادات الصناعات الاستخراجية هذه من شأنه إتاحة شواهد ملموسة على التزام الحكومة المعنية بالشفافية.

باء – الإنشاء

الإجراء المُقترح 4: هل قامت الحكومة بتعيين شخص لقيادة تنفيذ هذه المبادرة؟ وهل تم إعلان هذا التعيين على الملأ؟

ينبغي على الحكومة المعنية تعيين شخص لقيادة تنفيذ هذه المبادرة على أن يكون من مستوى رفيع على نحو كافٍ وممن يثق بهم كافة أصحاب المصلحة المباشرة. ويتطلّب تنفيذ هذه المبادرة عادة تعاون عدة وزارات وهيئات لكي يتم تمكين ذلك الشخص من أسباب القوة والصلاحيات اللازمة لإدارة هذه العملية.

حتى الآن، يتخذ هؤلاء الأشخاص مقارّهم في الوزارات أو الهيئات المعنية. وقد يكون من الضروري أن يسانده نائب له وجهاز موظفين، على الرغم من أنه قد لا يكون من الضروري خلق وحدة خاصة. وفي كافة الحالات، ينبغي وجود مسؤوليات واضحة عن الدور التنسيقي وحرّية القيام بها بدون نفوذ سياسي غير لازم. وإذا تم إنشاء موقع على شبكة الإنترنت الخاصة بالبلد المعني، ينبغي نشر اسم الشخص المعني وكيفية الاتصال به على شبكة الإنترنت تلك، وذلك بغية ضمان توسيع نطاق مساءلة ذلك الشخص والحكومة المعنية.

دراسة حالة رقم 4
في غانا، تم وضع سماح علني تفصيلي من أجل سكرتارية مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. وهذه وحدة خاصة تم إنشاؤها في وزارة المناجم لكي تكون وحدة تنسيق مركزية.

الإجراء المقترح 5: هل قامت الحكومة بتكليف موظفين كبار من الوزارات والهيئات ذات الصلة بالمشاركة في هيئات اتخاذ القرارات الخاصة بالمبادرة؟

من المعلوم أن وقت كبار الموظفين ضيّق. ولكن مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية تتطلب تعاون عدة وزارات وهيئات حكومية سواء على الصعيد المركزي أو في المناطق. ولذلك، من المُهمّ أن تؤكّد الحكومة تمثيلها في اللجان الرسمية من خلال مجموعة موظفين رفيعي المستوى متفرّغين للعمل على هذه المبادرة.

دراسة حالة رقم 5
في جمهورية قيرغيز، يشمل أعضاء لجنة مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية كبار مستشاري رئيس الوزراء إضافة إلى مسؤولين من أعلى المستويات من وزارات: المالية، والصناعة والتجارة، والخارجية، والإدارة القانونية.

الإجراء المقترح 6: هل التزمت الحكومة بالقيادة عالية المستوى بشأن المبادرة؟

غالباً ما تكون القيادة السياسية رفيعة المستوى مفيدة في الحفاظ على الزخم المطلوب لهذه المبادرة وحل القضايا عند نشوئها أثناء تنفيذ المبادرة.

دراسة حالة رقم 6
في جمهورية قيرغيز، يرأس رئيس الوزراء اللجنة الاستشارية لشؤون مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، ويرأس نائب وزير المالية لجنة تنفيذ هذه المبادرة مع قيادة هذه العملية بكاملها.

الإجراء المُقترح 7: هل قامت الحكومة بإنشاء هيكلية نظام إدارة واضح التحديد من أجل اتخاذ القرارات الخاصة بالمبادرة؟

مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية هي مبادرة تتطلب اتخاذ قرارات بالتشاور مع مختلف: أصحاب المصلحة المباشرة، والمنظمات، والممثلين عن قطاع الصناعات الاستخراجية، والشركاء. ومهما كانت هيكلية نظام الإدارة الذي يتم اختياره من أجل تنفيذ هذه المبادرة، يجب على الحكومة المعنية التأكّد من وضوح تحديد الأدوار والمسؤوليات عن اتخاذ القرارات، فضلاً عن ضمان حسن التنسيق بين التشاور واتخاذ القرارات.

دراسة حالة رقم 7
في غانا، تتألف لجنة التنفيذ المكوّنة من 17 شخصاً من: 12 ممثّلاً عن الحكومة، واتحاد صناعات يمثّل: الشركات، والجهات المانحة، ومجموعة من المجتمع المدني. وتعقد هذه اللجنة «جلسات مائدة مستديرة» لمناقشة مختلف وجهات النظر بشأن مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ورفع تعليقات للجنة.

الإجراء المُقترح 8: . هل أكدت الحكومة وجود خطة عمل بشأن تنفيذ المبادرة؟

من المُهمّ أن تتفق الحكومة المعنية – كإشارة على التزامها بتنفيذ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية - على خطة عمل خاصة بتنفيذ هذه المبادرة مع أصحاب المصلحة المباشرة الرئيسيين المعنيين بها، وأن تُعلن هذه المعلومات على الملأ. وينبغي أن تشمل خطة العمل بشأن استمرار تنفيذ المبادرة - على سبيل المثال - بناء القدرات اللازمة لكل من: الحكومة، والصناعات الاستخراجية، والمنظمات غير الحكومية والخطوات المساعدة في مطابقة المدفوعات والإيرادات، وقياس الإنجازات نسبة إلى الغايات المستهدفة لكل من الجهات الفاعلة وفقاً للتكاليف والجداول الزمنية المتفق عليها.

ومن المُفضّل عرض خطة العمل هذه على موقع مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية الخاص بالبلد المعني، وذلك لإطلاع كافة أصحاب المصلحة المباشرة مسبقاً على التدابير والإجراءات التي تشملها الخطة، ولاسيما تلك المتعلقة بكل من: بناء القدرات، ورفع التقارير، وتعميم النتائج.

دراسة حالة رقم 8
في أذربيجان، تم توقيع مذكرة تفاهم بين أصحاب المصلحة المباشرة توجز حقوقهم والتزاماتهم. وجرى نشرها على موقع مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية على شبكة الإنترنت على العنوان:
http://www.oilfund.az/doc/memorandum_en.doc

الإجراء المقترح 9: هل تجسّد عضوية اللجان الرسمية توازن مصالح أصحاب المصلحة المباشرة؟

بما أن من المُرجّح أن يكون عدد أصحاب المصلحة المباشرة كبيراً وعدد أعضاء لجنة التنسيق بالضرورة محدوداً، من الضروري اتخاذ قرار عملي النظرة بشأن الأعضاء - بما يجسّد تنوّع واشتمالية وحسن تمثيل أصحاب المصلحة المباشرة المعنيين.

الإجراء الإضافي ألف - 9: هل توجد شواهد على تمثيل عالي المستوى من الشركات ومنظمات المجتمع المدني في لجان المبادرة؟

تختلف مستويات مراتب ممثّلي المجتمع المدني والشركات الأعضاء في لجان مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية من بلد لآخر، وذلك بما يجسّد اختلاف دوافع أصحاب المصلحة المباشرة والنتائج المتوقعة من تنفيذ المبادرة. ولكن يسود شعور بصفة عامة بأن فعالية اللجان تتعزّز حين يكون ممثلو المجتمع المدني والقطاع الخاص من مستوى رفيع.

إضافة إلى ضرورة كون التمثيل على المستوى الملائم، من المفيد أيضاً اتساق الأعضاء أو - حين تعذّر ذلك - تولّي المنظمات مسؤولية ضمان إطلاع المنظمات المعنية ممثّليها الجدد على الأوضاع.

الإجراء المقترح 9 أ. هل حددت الحكومة وأنشأت آليات تواصل من أجل توسيع نطاق اختيار أصحاب المصلحة المباشرة؟

من الضروري أن تضمن ترتيبات نظام الإدارة أن يكون لدى كافة أصحاب المصلحة المباشرة الذين تم تحديدهم أثناء مرحلة التوقيع إيذاناً بالاشتراك قناة لتمثيل مصالحهم في تطوّر مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. ومن المُهمّ بصورة خاصة اشتمال التواصل على شركات أصغر حجماً ومنظمات المجتمع المدني، فضلاً عن توسّعه بما يتخطّى عاصمة البلد المعني لكي يشمل المنظمات القائمة في مناطقه.

وحسبما تم التنويه إليه سابقاً، سيكون من الجدير بالنسبة للحكومة إنشاء موقع خاص بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في البلد المعني على شبكة الإنترنت. ومن الممكن نشر كافة المعلومات عن تنظيم إجراءات المبادرة ونظام إدارتها ونطاق وصولها على ذلك الموقع على شبكة الإنترنت.

الإجراء المقترح 10: هل حددت الحكومة وخصصت مصادر تمويل قابل للاستمرار من أجل تنفيذ المبادرة؟

من أجل ضمان استمرارية عملية تنفيذ المبادرة على مرّ الزمن، ينبغي على الحكومة المعنية أن تحدد بأسرع ما يمكن مصدراً محلياً قابلاً للاستمرار من مصادر التمويل. ومن بين الخيارات الممكنة قيام الحكومة بتمويل تكاليف تنفيذ المبادرة من إيرادات النفط أو الفلزات المعدنية ربما عقب فترة انطلاقة محددة تغطي - على سبيل المثال - أول ثلاث دورات رفع تقارير وإبلاغات.

دراسة حالة رقم 9
سعت نيجيريا لتحقيق تمثيل واسع النطاق في مجموعة عمل أصحاب المصلحة المباشرة على الصعيد الوطني، ولذلك قامت بتوسيع العضوية الأولية لتشمل: وسائل الإعلام، والنقابات، وأحد المحامين. ومن المتوقّع من أعضاء المجموعة إظهار المصداقية اللازمة والاعتماد من الدوائر التي يمثلونها.

دراسة حالة رقم 10
يشعر بعض أصحاب المصلحة الحقيقية أن على لجنة التنفيذ في غانا التوسّع لتشمل ممثلين عن الشركات الصغيرة. ومن أجل إشراك هذه الفئة، قد يكون من الضروري السعي لتحقيق تمثيلهم من خلال اتحاد الصناعات المعني.

دراسة حالة رقم 11
في نيجيريا، جرى في مشروع قانون مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية اقتراح إضافة بند للموازنة يُخصّص لمساندة تنفيذها. واستخدمت جمهورية قيرغيز جزءاً صغيراً من حصيلة بيع حصة الحكومة في أحد المناجم لدفع أتعاب مراجعي حسابات شركة التعدين المملوكة للدولة في إطار مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. وفي أذربيجان، ستقوم الشركات والحكومة بتسديد التكاليف بالتناوب.

الإجراء الإضافي ألف - 10: هل حددت الحكومة المساندة البدئية الملائمة من الهيئات الدولية؟

التزمت منظمات دولية وبعض البلدان بتقديم المساندة المالية والفنّية أو الدبلوماسية الملائمة للبلدان المشتركة في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في المراحل الأولى من تطوّر هذه المبادرة. وقد تشمل هذه المساندة الخارجية تسهيل عقد الاجتماعات بين الشركاء في هذه المبادرة أو إتاحة استشاريين فنّيين لمساندة تنفيذها. ويجب أن لا تؤدي المساندة إلى تقويض امتلاك الحكومة المُضيفة لعملية تنفيذ المبادرة، كما يجب النظر في كيفية استمرار المساندة بعد عملية تقديمها في البداية.

الإجراء المقترح 11: هل بذلت الحكومة الجهود لنشر الوعي بشأن المبادرة بين الهيئات الحكومية وأصحاب المصلحة المباشرة الرئيسيين الآخرين في المبادرة، على نطاق واسع؟

بما أن مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية عملية تعود للحكومة، من المُهمّ ضمان الحكومة حدوث التوعية بهذه المبادرة أولاً ضمن الهيئات الحكومية المعنية (على سبيل المثال: وزارتي النفط أو الثروة المعدنية، وزارة المالية أو مؤسسة المراجعة والتدقيق العليا). وعلى الهيئات الحكومية المعنية التأكّد من أن قضايا الإيرادات من الموارد الطبيعية مشمولة على نطاق كبير في وثائق استراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء وفي المناقشات والمشاورات التي تُثري تلك الوثائق. وفي الوقت نفسه، على الحكومة الشروع بتنفيذ برنامج قابل للاستمرار من أجل بناء القدرات بين أصحاب المصلحة المباشرة المعنيين بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. وقد يكون الإطلاع على القضايا المتعلقة بالإيرادات من الصناعات الاستخراجية محدوداً أو مشوباً بتصورات خاطئة في العديد من البلدان (أنظر دراسة الحالة رقم 13). في البلدان التي تقوم حالياً بتنفيذ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، قامت الحكومات بتنفيذ مجموعة متنوعة من برامج التوعية وبناء القدرات لفائدة مجموعة أوسع نطاقاً من بين أصحاب المصلحة المباشرة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يشمل هذا إشراك وسائل الإعلام في تغطية انطلاقة المبادرة، ووضع استراتيجية اتصالات عامة من أجل الوزارة المعنية أو تضمين مناهج الدراسة في المدارس الرسمية فهم أهمية الإيرادات من الموارد الطبيعية ومساءلة الحكومة عنها.

دراسة حالة رقم 12

في غانا، ساندت وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة مؤتمراً كبيراً من أجل انطلاقة مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية قام بالآتي:

- إثارة وتوسيع حضور ومركز المبادرة ضمن هذا البلد.
- تبادل المعلومات عن الوضع الراهن للمبادرة في بلدان أخرى في المرحلة التجريبية.
- تحديد الوضع الراهن لعملية تنفيذ المبادرة في غانا.
- تحديد فرص ومعوّقات إحراز التقدّم في تنفيذ المبادرة.

دراسة حالة رقم 13

أثناء مسح لآراء أصحاب المصلحة المباشرة تم تنفيذه في نيجيريا، جرى سؤال المجيبين على الأسئلة (شاملين: عمال الصناعات النفطية، ورجال أعمال، ومعلمين) «عمن يحصل على ماذا من برميل النفط؟». وكان الرأي العام أنه إذا كانت كلفة البرميل 30 دولاراً أمريكياً فسيكلّف إنتاجه 5 دولارات وتستلم الحكومة 5 دولارات وتذهب البقية وهي 20 دولاراً للشركات.

جيم - وضع الإجراءات

الإجراء المقترح 12: هل معظم أصحاب المصلحة المباشرة الرئيسيين في المبادرة راضون عن عملية تصميم نماذج الإبلاغ النمطية؟

تم وضع أمثلة على نماذج الإبلاغ النمطية (نماذج منها مرفقة كملاحق لهذا الكتاب المرجعي) بشأن الإفصاح عن الإيرادات بموجب مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. وأثناء تنفيذ هذه المبادرة، من المتوقّع قيام البلدان بتعديل وتوسيع هذه النماذج النمطية بما يعكس أوضاع ومتطلبات بلدان وقطاعات محددة.

وفي بعض البلدان، يمكن أن توكل مهمة تنسيق تغييرات النماذج النمطية إلى شخص أو مؤسسة. وفي هذه الحالات، من المُهمّ ليس فقط كونهم مختصين بل متمتعين بثقة أصحاب المصلحة المباشرة الرئيسيين ويسهل الوصول إليهم.

الإجراء الإضافي ألف - 12: هل تم اتخاذ ترتيبات لمساعدة أصحاب المصلحة المباشرة في فهم وإنجاز نماذج الإبلاغ النمطية؟

في بعض الأحيان، خضع نطاق مناقشة واستعراض نماذج الإبلاغ النمطية لمحدودية ناجمة عن الافتقار إلى القدرات الفنّية على تفسير تفاصيل مختلف تدفقات الإيرادات من النفط والفلزات المعدنية وكيف يمكن مسك حساباتها على أفضل وجه.

الإجراء المقترح 13: هل تم تعيين مدير يعتبره معظم أصحاب المصلحة المباشرة في المبادرة موثوقاً ومحايداً؟

سيكون من الضروري تعيين شخص يدير عملية جمع وتقييم بيانات الإيرادات القادمة من الشركات والحكومة المعنية. ومن الضروري ثقة أصحاب المصلحة المباشرة بحيادية وكفاءة ذلك الشخص. ويمكن أن يكون ذلك المدير شركة مراجعة وتدقيق من القطاع الخاص، أو شخصاً أو هيئة قائمة أو يتم إنشاؤها خصّيصاً يعتبرها الجميع مستقلة عن الحكومة المعنية ومحصّنة ضد تأثيرها.

يمكن أن يكون تعارض المصالح أو الشعور بوجود تعارض في المصالح مشكلة. فعلى سبيل المثال، إذا كان المدير الذي يتم تعيينه شركة مراجعة وتدقيق تقوم فعلاً بتدقيق ومراجعة حسابات إحدى الشركات التي ترفع التقارير للمبادرة، يمكن اعتبار هذا تعارضاً في المصالح - وهو ما يمكن إطلاقه على العلاقة مع أي شخص في الحكومة يتناول عمله تدفقات الإيرادات.

دراسة حالة رقم 14
في أذربيجان، تم تشكيل لجنة خاصة تتألف من ممثلين عن الحكومة والشركات والمنظمات غير الحكومية، لتنفيذ عملية استدراج العروض وتعيين مدير مستقل (منصب تشغله شركة مراجعة وتدقيق حسابات) بغية مطابقة أرقام المدفوعات والإيرادات

الإجراء المقترح 14: هل الترتيبات قائمة من أجل تمويل قيام المدير بدوره على نحو قابل للاستمرار؟

تبعاً لمستوى التفاصيل الذي يطلبه أصحاب المصلحة المباشرة، يمكن أن تكون عملية مطابقة أو تدقيق بيانات الإيرادات من كافة الهيئات الحكومية المعنية ومن كافة شركات الصناعات الاستخراجية عملية معقدة تماماً. وسيكون لهذا الأمر مدلولات على التكاليف- حتى حين يكون التمويل الأولي من مصدر خارجي - ومن المُهمّ قيام الحكومة بتحديد مصدر تمويل خارجي مناسب منذ البداية.

الإجراء المقترح 15: هل تم تحديد الاحتياجات من القدرات فيما بين أصحاب المصلحة المباشرة في المبادرة؟

التقارير والبلاغات بموجب مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ينبغي أن تكون سهلة الفهم، وهذا ما من شأنه تقليل مقدار بناء القدرات اللازمة فيما بين المستخدمين المحتملين لتلك التقارير والبلاغات. ولكن أصحاب المصلحة المباشرة في هذه المبادرة يحتاجون إلى فهم الإجراءات المتضمّنة في عملية الإبلاغ بغية تحديد مدى مصداقية هذه العملية والإجراءات.

ينبغي عدم قصر النظر إلى بناء القدرات على مهارات الرصد والمتابعة أو المراجعة والتدقيق. فالحكومات ومنظمات المجتمع المدني– وفي بعض الحالات أصحاب المصلحة المباشرة من الصناعات الاستخراجية - أعربوا عن ضرورة بناء قدراتهم الشبكية واللوجستية والفنّية وعلى اتخاذ القرارات، وذلك لمعرفة «ما ينبغي البحث عنه» في التعاملات التي تقوم بها الصناعات الاستخراجية وكيف يوصلون وجهات نظرهم لأصحاب المصلحة المباشرة في الحكومة والصناعات الاستخراجية.

الإجراء المقترح 16: هل تم اتخاذ الترتيبات من أجل إتاحة برامج رسمية وغير رسمية لبناء القدرات قبل الإفصاح عن المعلومات؟

من شأن معالجة الاحتياجات من القدرات التي تم تحديدها أن يستغرق بعض الوقت - وينبغي أن يبدأ بأسرع ما يمكن. وقبل تنفيذ المبادرة، ينبغي أن يكون بدأ تنفيذ البرامج الملائمة من أجل المجالات الهامة من مجالات زيادة الوعي بهذه المبادرة وبناء القدرات.

دراسة حالة رقم 15
في نيجيريا، تشمل الاحتياجات من بناء القدرات التي تم تحديدها حتى الآن:

- بناء القدرات الفنّية لمنظمات المجتمع المدني على زيادة فعالية قيامها بدورها الحالي.
- بناء القدرات الفنيّة للجهات التي ترفع الإبلاغات كي تنجز النماذج النمطية المعنية.
- بناء القدرات اللوجستية الحكومية لتبسيط أنظمة التنفيذ.
- بناء القدرات الشبكية الحكومية لضمان تحسين تنسيق الجهود.
- بناء القدرات الفنية لفهم إيرادات الصناعات النفطية والتعدينية، وقضايا أساسية لإدارة المالية العامة والأدوار والمسؤوليات.
- تعزيز بناء مهارات اتخاذ القرارات والاتفاق في الرأي لدى المنظمات غير الحكومية والشركات.

من شأن هذا تعزيز هذه العملية من البداية فضلاً عن كونه «فوزاً سريعاً» للبلدان الراغبة في إظهار التزامها بتنفيذ هذه المبادرة. وفيما يتعلق بعملية التنفيذ نفسها، من المُهمّ التأكّد من تحديد الموارد التمويلية القابلة للاستمرار من أجل هذه البرامج.

دراسة حالة رقم 16

في نيجيريا، أتت من جهات مانحة دولية حتى الآن نسبة 90 ٪ من تمويل مساندة منظمات المجتمع المدني لبناء قدرات مساندة تنفيذ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. ولكن منظمات المجتمع المدني تفهم ضرورة الدخل القابل للاستمرار وهي توّاقة لتلقّي المساعدة لوضع حملات تمويل محلية.

التنفيذ

دال - الإفصاح عن المعلومات ونشرها

الإجراء المقترح 17: . ما الذي سيتم الكشف عنه، ومن سيقوم بذلك وكيف؟

أثناء مرحلة *البدء*، يتم الاتفاق على عملية وإجراءات وضع نماذج الإبلاغ النمطية بالنسبة للشركات والحكومات مع تحديد الشخص الذي سيقوم بإدارة عملية وضع تقرير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. وفي بداية عملية التنفيذ، من المُهمّ أن يتم بدقّة تحديد نطاق وطبيعة الإفصاح عن المعلومات اللازم تضمينها في نماذج الإبلاغ النمطيّة.

ومن الضروري أن يكون قد تم بناء القدرات اللازمة لدى كافة أصحاب المصلحة المباشرة بغية تمكينهم من المشاركة في المناقشات. ومع أن من المُرجّح أن تكون الحكومة وشركات الصناعات الاستخراجية الطرفيْن الرئيسييْن، نوصي ببذل قصارى الجهود لإشراك كافة الأطراف.

من المرجح اتخاذ القرار بشأن نطاق الإبلاغ على أساس النظام المالي المعني، وهو في العديد من الحالات العقد الساري المفعول بشأن تقاسم الإنتاج. فإذا كان أصحاب المصلحة المباشرة يعتبرون أن من اللازم تضمين بعض التكاليف المشروعة (على سبيل المثال: الترتيبات الأمنية، وأنشطة التدريب، والبنية الأساسية)، يمكن تفصيل هذه التكاليف في مذكرات ينبغي رفعها. وبصفة عامة، يمكن لتقارير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية أن تصف على نحو مفيد مدى كون التكاليف التي تقوم عليها تدفقات المنافع موضوع عمليات تدقيق ومراجعة مستقلة.

دراسة حالة رقم 17
قضايا نطاق نماذج الإبلاغ النمطية في نيجيريا:

- هل التكاليف غير الفنية كالتكاليف الأمنية متضمّنة؟
- كيف يتم تسجيل رسم الاشتقاق في عملية مراجعة حين يقوم بعض الشركات باحتجاز 3 ٪ لتسديد مقابل تطوير البنية الأساسية اللازمة؟
- هل التكاليف التي تدفعها الشركات في بناء مدارس ومراكز رعاية صحية ودفع رواتب أخرى تعتبر «تكلفة إنتاج» أو استثمار اجتماعي من جانب الشركة المعنية؟

الإجراء المقترح 17 أ: ما هي تدفقات المنافع التي سيتم الإبلاغ عنها؟

تم تعريف تدفقات المنافع باعتبارها أي مصدر محتمل من مصادر المنافع الاقتصادية التي تتلقاها الحكومة المضيفة من شركات الصناعات الاستخراجية. وليس من المفترض أنها تشمل المنافع الاقتصادية غير المباشرة كتشييد البنية الأساسية أو عمالة أشخاص محليين.

يجب الإبلاغ عن كافة تدفقات المنافع الجوهرية. وتكون تدفقات المنافع جوهرية إذا أسفر إغفالها أو الخطأ في تسجيلها عن تشويه تقرير المبادرة النهائي.

دراسة حالة رقم 18
في غانا، تم الاتفاق على أن تكشف الهيئة المكلّفة بالإفصاح عن أرقام الإيرادات مرتين في السنة. وتشمل تدفقات الإيرادات: الإتاوات، وضرائب الشركات، والاقتطاعات عند الكسب (المنبع)، وضريبة إعادة الإعمار، ورسوماً متفرقة. كما قررت الشركات المعنية بالشراكة نشر مساهماتها في المجتمعات المحلية منذ عام 2002 - موزّعة على قطاعات كالتعليم والرعاية الصحية والبنية الأساسية.

ونوصي باعتبار تدفقات المنافع جوهرية إذا كانت:

البديل 1: أكثر من أ ٪ من تقديرات مجموع قيمة الإنتاج بالنسبة للحكومة المُضيفة وللفترة موضوع الإبلاغ؛

البديل 2: أكثر من ب ٪ من تقديرات مجموع قيمة إنتاج الشركة المعنية في البلد المُضيف وللفترة موضوع الإبلاغ؛ أو

البديل 3: أكثر من ج مليون دولار أمريكي [أو د مليون بالعملة المحلية]

يمكن أن تشمل تدفقات المنافع:

تدفقات المنافع	مزيد من الوصف
مستحقات الحكومة المضيفة من الإنتاج	هذه حصة الحكومة المضيفة من مجموع الإنتاج. ويمكن تحويل مستحقات الإنتاج هذه مباشرة إلى الحكومة المضيفة أو الشركة الوطنية المملوكة للدولة. كما يمكن أن تكون عينية و/أو نقدية.
مستحقات الشركة الوطنية المملوكة للدولة من الإنتاج	هذه حصة الشركة الوطنية المملوكة للدولة من مجموع الإنتاج. ومستحقات الإنتاج هذه ناجمة عن حصة الشركة الوطنية المملوكة للدولة من مساهمتها في رأس مال الشركة المنتجة. كما يمكن أن تكون التدفقات عينية و/أو نقدية.
ضرائب الأرباح	الضرائب التي يتم فرضها على أرباح أنشطة الشركة من عمليات الاستخراج.
إتاوات	تتفاوت ترتيبات الإتاوات بين أنظمة الحكومات المُضيفة.
	يمكن أن تشمل ترتيبات الإتاوات التزام الشركة بتصريف كافة إنتاجها ودفع نسبة من حصيلة المبيعات. في أوضاع أخرى، تكون للحكومة المضيفة حصة مباشرة في الإنتاج وتقوم بترتيبات البيع بصورة مستقلة عن الشركة حاملة الامتياز. وهذه «الإتاوات» أكثر شبهاً بمستحقات الحكومة المضيفة من الإنتاج.

تدفقات المنافع	مزيد من الوصف
أرباح أسهم	الأرباح التي يتم دفعها للحكومة المضيفة باعتبارها من حملة أسهم الشركة الوطنية المملوكة للدولة فيما يتعلق بالأسهم وأي توزيع للأرباح فيما يتعلق بأي شكل من رأس المال خلاف ما هو من ديون أو قروض.
علاوات (كالتوقيع والاكتشاف والإنتاج)	مدفوعات متعلقة بعلاوات وفي مقابل: • إرساء، منح، وتحويل حقوق الاستخراج؛ • تحقيق مستويات إنتاج محددة أو غايات محددة؛ و • اكتشاف احتياطيات/طبقات إضافية من الفلزات المعدنية.
رسوم التراخيص، ورسوم الاستئجار، ورسوم الدخول والرسوم الأخرى لتراخيص و/أو امتيازات	مدفوعات للحكومة المضيفة و/أو الشركة الوطنية المملوكة للدولة مقابل: • تلقّي ترخيص أو امتياز و/أو بدء التنقيب و/أو الاحتفاظ بذلك الترخيص أو الامتياز (رسوم الترخيص/الامتياز)؛ • القيام بأعمال التنقيب و/أو جمع البيانات (رسوم الدخول). من المرجّح دفعها في المرحلة السابقة على الإنتاج؛ • استئجار أو الاحتفاظ بمنطقة الامتياز أو الترخيص المعنية.
منافع جوهرية أخرى للحكومات المضيفة	تشمل تدفقات المنافع هذه الضرائب التي يتم فرضها على دخل وإنتاج أو أرباح الشركات. وهي لا تشمل الضرائب على الاستهلاك كضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل الشخصي أو ضريبة المبيعات.

من أجل تحقيق الشفافية التامة، من الضروري إيلاء اهتمام خاص لعملية تحديد قيمة تدفقات المنافع العينية حيث يمكن بخلاف ذلك ظهور تباينات كبيرة. فعلى سبيل المثال، تستخدم جمهورية الكونغو «السعر المالي» (سعر متفق عليه للبرميل الواحد) من أجل تحويل «التكاليف بالدولار» إلى «تكاليف بالبراميل» بغية حساب الربح بالبراميل الذي ينبغي تقاسمه بموجب عقود تقاسم الإنتاج. وينبغي أن يترافق استخدام هذا السعر المرجعي في نماذج الإبلاغ النمطية بمذكرات تبيّن: من باع النفط، ومن استفاد من عملية البيع، وما السعر الذي تم الحصول عليه، ومقارنة تلك الأسعار بالأسعار المرجعية. كما يمكن أن تصف تلك المذكرات مقارنة الأسعار المرجعية بالأسعار المرجعية الدولية المتعارف عليها.

الإجراء الإضافي ألف - 17 أ: هل توجد تدفقات منافع إضافية يمكن الإبلاغ عنها على أساس طوعي؟

قد توجد تدفقات منافع غير جوهرية ولكن ترغب الشركات أو الحكومات المضيفة لها بالإبلاغ عنها طوعياً. فإذا تم تحديد مثل تلك التدفقات، من المُهمّ التأكّد من أن الإبلاغ عنها لا يؤثّر في كيفية فهم المعلومات التي يتم الإبلاغ عنها.

الإجراء المقترح 17 ب: كيف سيتم ضمان أن كافة الشركات ستقوم بالإبلاغ؟

سيتعيّن على الحكومات النظر في أفضل أسلوب للتأكد من أن الشركات تقوم بالإبلاغ في التوقيت اللازم وباستخدام نماذج الإبلاغ النمطية المتفق عليها. وبينما يمكن في بعض البلدان تحقيق هذا من خلال اتفاقات طوعية مع الشركات، فقد يتطلب هذا في بلدان أخرى إنشاء إطارٍ قانونيٍ خاص. ويمكن أن يكون من المتوقّع من الحكومات التي تقوم بتنفيذ المبادرة استيفاء كافة الإمكانيات القانونية لديها من أجل إجبار الشركات على التعاون. كما أنها قد تنظر في جعل التعاون في مجال هذه المبادرة شرطاً من شروط أي عقد مع شركة جديدة أو قائمة.

يجب تطبيق الإبلاغ بموجب مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية على كافة تلك الشركات (شاملة الشركات: الدولية، والوطنية، والمملوكة للدولة) العاملة في ذلك البلد. ولا ينبغي إعفاء شركة من شرط الإبلاغ إلا إذا كان بوسعها أن تبيّن بدرجة عالية من المعلومية واليقين أن المقادير التي يتم الإبلاغ عنها ليست على أية حال جوهرية.

وقد ترغب الحكومات في الإبلاغ عن مجموع تدفقات المنافع من مُجمل تلك الشركات الصغيرة. وحيثما كان هذا يشكّل جزءاً هاماً وكبيراً من مجموع الإيرادات التي تتلقاها الحكومة، يصبح من المطلوب توخي عناية خاصة للتأكّد من أن مستوى العتبة المعنية هو المستوى الملائم.

الإجراء المقترح 17 ج: . كيف ستقوم الحكومات والشركات بالإبلاغ؟

من الضروري أن يتناول الاتفاق على مسوّدات نماذج الإبلاغ النمطية المبادئ المحاسبية وأنواع المعاملة التي ينبغي تطبيقها على البلاغات بموجب مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، وذلك لتسهيل المقارنة بين المعلومات من الشركات والمعلومات من الحكومات.

يمكن للفروقات في: الفترات المحاسبية، والعملات، والوحدات المستخدمة أن تسفر عن تباينات مشروعة بين مجمل أرقام الإيرادات الحكومية ومجمل أرقام مدفوعات الشركات الذي يزيد كثيراً على هوامش الخطأ العادي المتفق عليها. ومن أجل تخفيض هذه التباينات المشروعة

والتأخيرات في عملية الإفصاح عن المعلومات، من الضروري تحويل هذه المتغيرات من خلال عملية وإجراءات محاسبية متفق عليها من جانب الأطراف المعنية.

ومع تراكم المزيد من الخبرة العملية في تنفيذ المبادرة، من المتوقّع أن يجري المزيد من صقل هذه الإرشادات.

النظام المحاسبي: بما أن الحكومات المضيفة للشركات ليست عادة في وضع يمكّنها من تقدير المستحقات المتراكمة من المدفوعات من الشركات في أية فترة محددة، نود أن نوصي بأن تقوم كافة الشركات والجهات المعنية بإنجاز عملية المحاسبة على الأساس النقدي [وليس على أساس الاستحقاق.]

بما أن التقارير المحاسبية العادية لدى الشركات تكون على أساس الاستحقاق، يمكن أن تطلب الشركات من القائمين بعملية التدقيق والمراجعة لديها مطابقة القوائم في إطار التقارير التي يرفعونها عن عملية التدقيق. ومن شأن هذا مطابقة المدفوعات النقدية مع ما يجري الإبلا غ عنه في القوائم المالية الخاصة بالشركات.

عملة الإبلاغ: من الضروري أن تتفق الحكومات والشركات على العملة المعتمدة بشأن الإبلاغات.

نود أن نوصي بالنسبة لقطاع التعدين - حيث يتم دفع معظم تدفقات المنافع بالعملة المحلية - أن تكون هذه وحدة عملة الحسابات. وبالنسبة لقطاع النفط والغاز - حيث أسعار السوق مقوّمة بالدولار الأمريكي - أن يكون هو وحدة عملة الحسابات.

ولكن يمكن أن تقرّر البلدان نشر معلومات المدفوعات والإيرادات بموجب مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية بكلتا العملتين المحلية والدولار الأمريكي - على سبيل المثال، من أجل زيادة قابلية فهم السكان المحليين لها.

بالنسبة للصفقات التي تتم بعملات أخرى خلاف وحدة الحسابات، نود أن نوصي باستخدام متوسط سعر الصرف الشهري أو ربع السنوي لتحويل تلك العملات إلى عملة الإبلا غ المعتمدة.

الفترة المحاسبية: يضع معظم شركات النفط والغاز والتعدين التقارير المالية الداخلية على أساس شهري أو ربع سنوي والتقارير الخارجية على أساس سنوي، ولذلك ينبغي

التوصّل إلى اتفاق فيما يتعلق بأي من تلك الفترتين هي الأنسب بالنسبة للجهات والوحدات التي ترفع التقارير المالية.

ينبغي أن يكون رفع التقارير والإبلاغات المالية بموجب مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية على أساس سنوي على الأقل، وفي بعض الحالات من الأنسب أن يكون على أساس مرّتين في السنة.

رفع نماذج الإبلا غ النمطية المُنجزة: نود أن نوصي بأن تقوم الشركات والحكومة المعنية برفع نماذجها النمطية المنجزة إلى الشخص المعيّن مديراً بموجب المبادرة، وذلك في آن واحد قدر الإمكان بغية ضمان مصداقية هذه العملية والإجراءات.

كما يجب أن يتم رفع التقارير والبلاغات المالية في التوقيت المحكم. فكلما طالت مدة إعداد التقارير والإبلاغات، أصبحت أقل ملاءمة وصلة بقواعد بيانات السياسات المتعلقة بالمدفوعات والإيرادات المُبلّغ عنها.

الإجراء المقترح 18: هل الإبلاغات المرفوعة عن المدفوعات والإيرادات ذات مصداقية؟

تتوقف مصداقية عملية وإجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية على مصداقية البيانات عن المدفوعات والإيرادات التي ترفعها الشركات والحكومة المعنية إلى المدير المعيّن.

نود أن نوصي بأن تعتمد تلك العملية والإجراءات قدر الإمكان على الإجراءات والمؤسسات المعنية القائمة فعلاً، وعلى المعايير الدولية. وقد تشمل العملية والإجراءات الممكنة ما يلي:

- على الشركات أن تحصل على رأي من المراجع/المدقق الخارجي المعتمد لديها يفيد بأن المعلومات التي تعتزم رفعها إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية متسقة مع قوائمها المالية. وقد يكون هذا من بين «الإجراءات الخاصة» المطلوبة المرفقة بوثيقة مهام واختصاصات عملية المراجعة والتدقيق الخارجية. ومن شأن المراجعين/المدققين خلق الصلة بين ما ترفعه الشركات على أساس نقدي والقوائم المالية التي يضعونها على أساس الاستحقاق. وينبغي القيام بهذه العملية بالاتساق مع المعايير الدولية الملائمة الخاصة بعمليات المراجعة والتدقيق.

- وبالمثل، ينبغي الطلب من مراجعي/مدققي الحسابات الحكومية إعطاء رأي بشأن درجة دقة ما ترفعه الحكومة من قوائم مالية عن الإيرادات من الصناعات الاستخراجية.

الإجراء المقترح 18 أ: حيثما لم تكن عمليات المراجعة والتدقيق تلك موجودة فعلاً، هل تم تحديد شركة أو شركات مراجعة وتدقيق لتقوم بإجراء عملية مراجعة وتدقيق مستقلة وذات مصداقية للمدفوعات والإيرادات؟

ينبغي أن تكون كافة المدفوعات والإيرادات المُبلّغ عنها بموجب مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية قد خضعت إلى عملية مراجعة وتدقيق مستقلة ذات مصداقية. وحين تقوم الشركات برفع بيانات المدفوعات بعد أن يقوم المراجع/المدقق المستقل الخاص بها بالتحقق منها، ليس من المطلوب عادة إجراء عملية مراجعة وتدقيق أخرى. وحين لا يكون تم القيام بعمليات المراجعة والتدقيق تلك - أو لا تُعتبر عملية المراجعة والتدقيق المعنية ذات مصداقية - يتوجّب عندها القيام بعملية مراجعة وتدقيق أخرى. وقد يكون من الملائم تعيين المراجع/المدقق في إطار عملية اختيار مستقلة تنافسية.

الإجراء المقترح 19: كيف سيقوم المدير بإعداد تقارير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟

سيستلم المدير الذي يتم تحديده أثناء مرحلة البدء تقارير وبلاغات الشركات والحكومة، وسيعمل على مطابقة ما ترفعه الشركات مع ما ترفعه الحكومة المعنية. ومن شأن هذا أن يشكّل أساس تقرير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية الذي ترفعه إلى البلد القائم بتنفيذ المبادرة. ويمكن رفع تقرير المبادرة هذا إلى مُراجع/مُدقق خارجي لإبداء رأيه.

ينبغي الاتفاق على إجراءات لمعالجة أية تباينات أو اختلافات يتم اكتشافها في تقرير المبادرة. فإذا تطلبت عملية المطابقة تغييرات في ما تم رفعه، يصبح من الضروري أن يوافق المراجع/المدقق الخارجي المعتمد في الشركة المعنية أو لدى الحكومة المعنية على تلك التغييرات. ومن اللازم النظر في الإجراءات الواجب إتباعها إذا بقيت فروقات كبيرة.

الإجراء الإضافي ألف – 19 أ: ضمن عملية الإبلاغ، هل تم تحديد هامش خطأ مقبول؟

بعد الاتفاق على إجراءات موحدة بشأن رفع التقارير والإبلاغات ولكن قبل تنفيذها، ينبغي الاتفاق على هامش خطأ مقبول لدى أصحاب المصلحة المباشرة الرئيسيين بالنسبة لأي تباين يكتشفه المدير بين المدفوعات من الصناعات الاستخراجية والإيرادات التي استملتها الحكومة من تلك الصناعات.

نظراً لأن المراحل الأولى من أي برنامج جديد أو مبادرة جديدة غالباً ما يعتريها عدد من الأخطاء، يقول بعض أصحاب المصلحة المباشرة في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية أنه إما أن يكون هامش الخطأ المقبول في أول دورة إبلاغات أكبر أو يجب وضع

دراسة حالة رقم 19
في أذربيجان، ينص «السماح لمراجع الحسابات» على إجراءات معالجة التباينات والتناقضات التي تزيد على هامش خطأ متفق عليه:
(أ) عند وجود أية تناقضات، تقوم اللجنة بتزويد شركة مراجعة الحسابات بتحليل تفصيلي للمبلغ الإجمالي مع توزيعه حسب كل من الشركات.
(ب) إذا لم يؤدّ هذا إلى حل التناقضات التي تم تحديدها، تقوم شركة المراجعة والتدقيق بلفت نظر هيئات المحاسبة المعنية التي يُطلب منها عند ذلك تقديم الوثائق المعزّزة لأرقامها.

تقرير «تجريبي» ليس للنشر بل يستهدف تحديد وإدارة «التباينات المشروعة» وبذلك يتم تفادي الجدل العلني غير الضروري.

الإجراء الإضافي ألف – 19 ب: هل توجد ترتيبات لإتاحة عملية مراجعة وتدقيق مستقلة للأرقام المُبلّغ عنها إذا طلبت غالبية أصحاب المصلحة المباشرة ذلك؟

في بعض البلدان، يمكن أن يؤدي القلق بشأن مصداقية عمليات المراجعة والتدقيق القائمة أو إجراءات الإبلاغ إلى أن يقوم أصحاب المصلحة المباشرة بطلب تعيين مراجع/مدقّق مستقل يقوم بجمع وتقييم بيانات المدفوعات والإيرادات التي ترفعها الشركات والحكومة المعنية.

حتى حين يجري اتخاذ قرار بإجراء عملية مراجعة وتدقيق ثانية لتقارير تمت مراجعتها وتدقيقها، لا ينبغي أبداً أن يؤدي هذا إلى استبعاد حصول المدير على بيانات الشركات أو الحكومة عند الضرورة من أجل مطابقة التباينات في تقارير المدفوعات والإيرادات.

الإجراء المقترح 20: كيف سيتم الإفصاح عن تقرير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟

من الضروري أن يتفق أصحاب المصلحة المباشرة على من سيكون مسؤولاً عن الإفصاح عن نتائج تنفيذ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. ففي بعض الحالات، يمكن أن يكون الشخص المعيّن مديراً هو أيضاً المسؤول عن الإفصاح عن تلك النتائج. ولكن ما يحدث حتى الآن هو تعيين هيئة مختلفة لتولّي هذه المهمة.

وبغض النظر عن الهيئة التي يتم تعيينها لتولي مهمة الإفصاح عن النتائج، من المُهمّ أن يكون ذلك الشخص أو تلك الهيئة متمتعين بثقة أصحاب المصلحة المباشرة في هذه المبادرة ومعتبرين غير متحيّزين. كما يجب أن يمتلكوا القدرات والإمكانيات اللازمة للإفصاح عن النتائج بطريقة سهلة الفهم وتعميمها بطريقة تسهّل الوصول إليها.

دراسة حالة رقم 20
وافقت غرفة الحسابات في جمهورية قيرغيز على أن هامش الخطأ بالنسبة للتباين بين أرقام الحكومة وأرقام شركات الصناعات الاستخراجية يجب أن لا يزيد على 1 ٪.

دراسة حالة رقم 21
في نيجيريا، ومن أجل بناء ثقة الجمهور العام، وافقت كافة الأطراف على إخضاع مبالغ المدفوعات المبلّغ عنها بموجب مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية إلى عملية مراجعة وتدقيق. وتم التوصّل إلى اتفاق على خطوات اختيار مراجع الحسابات وجرى طرح استدراج للعروض للتعاقد مع مراجع حسابات مستقل.

دراسة حالة رقم 22
في جمهورية قيرغيز، تقع المسؤولية عن الإفصاح عن المعلومات على عاتق هيئة الإحصاءات. وفي أذربيجان، تقع تلك المسؤولية على عاتق الهيئة الوطنية لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. أما في نيجيريا، فتقوم مجموعة عمل أصحاب المصلحة المباشرة على الصعيد الوطني باتخاذ القرار.

الإجراء المقترح 20 أ: هل ينبغي أن يكون نشر تقرير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية على أساس الإجماليات أو التفاصيل؟

من الضروري أن يتفق أصحاب المصلحة المباشرة على ما إذا كان ينبغي نشر تقارير الشركات والحكومة المضيفة بطريقة الإجمال أو التفصيل. وتتخذ الحكومة المضيفة القرار النهائي بهذا الشأن.

الإفصاح بطريقة الإجمال يعني نشر رقم واحد بالنسبة لكل من تدفقات المنافع. وفي هذه الحالة، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لضمان كون طريقة وخطوات الإجمال جديرة بالثقة.

أما الإفصاح بطريقة التفصيل فيبيّن توزيع الرقم الشامل حسب الشركات و/أو التراخيص. وفي هذه الحالة، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لضمان أن الأرقام التفصيلية قابلة للمقارنة وذات مغزى.

ومن بين مبادئ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية الإقرار بأن تحقيق زيادة الشفافية يجب أن يكون في إطار احترام العقود والقوانين القائمة النافذة. وينبغي توخي العناية الخاصة لموازنة افتراض [قرينة] الإفصاح بموجب مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية مع قلق الشركات بشأن سرّية معلومات التعاملات التجارية.

دراسة حالة رقم 23
في أذربيجان، أسفر القلق بشأن شروط سرّية الشركات عن استخدام نهج يعتمد الإجماليات في أول دورة إبلاغ ورفع تقارير. وفي جمهورية قيرغيز، قضية الإجمال أقل بروزاً نظراً لهيمنة شركة واحدة على قطاع الصناعات الاستخراجية.

هاء - التعميم على الجمهور والمناقشة

الإجراء المقترح 21: هل من السهل الوصول إلى تقرير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وفهمه؟

يتطلب التنفيذ التام لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية الكشف عن كافة المدفوعات والإيرادات من هذه الصناعات للملأ على نطاق واسع بطريقة تحقق الشمولية وسهولة الفهم والوصول إلى المعلومات.

في العديد من البلدان، ينبغي نشر تقرير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية على الموقع الخاص بهذه المبادرة على شبكة الإنترنت في البلد المعني، وهذا ما نوصي بإجرائه في مرحلة البدء.

يسعى مختلف أصحاب المصلحة المباشرة للحصول على المعلومات بطرق مختلفة، ومن الضروري أن تجسّد عملية تعميم ونشر النتائج هذا الأمر. وقد يستدعي هذا استخدام مجموعة واسعة النطاق من مختلف وسائل الإعلام شاملة: الجرائد، ومحطات التلفزيون، ومحطات الإذاعة، وحلقات العمل على الصعيد المحلّي.

دراسة حالة رقم 24
اقترح أصحاب المصلحة المباشرة في نيجيريا أن تُرتّب المنظمة القائمة بالإفصاح عن المعلومات لمجموعة من البرامج تغطي الإفصاح عن المعلومات وحملة توعية بهذه المبادرة معاً، شاملة: مناقشات مُتلفزة، وبرامج إذاعية باللغات المحلية، ومواقع على شبكة الإنترنت، وإصدار كتيّبات، وإقامة ندوات في المدارس والجامعات.

دراسة حالة رقم 25
وفقاً للإرشادات بشأن التقارير والإبلاغات بموجب هذه المبادرة في غانا، ينبغي أن تكون النتائج «سهلة الفهم لمستخدميها من ذوي المعرفة المعقولة بقطاع التعدين ... والرغبة في النظر في المعلومات بدرجة معقولة من العناية الفائقة». وتقول مجموعة العمل الاستشارية في نيجيريا أن النتائج يجب أن تكون «حقيقية وليست تفسيرية وأيضاً بسيطة» كما اقترحت - مثلما اقترح تحالف في أذربيجان - إرفاق النتائج بكتيّب توضيح.

دراسة حالة رقم 26
في جمهورية قيرغيز، تنظر وزارة المالية في إنشاء إدارة اتصالات للمساعدة في نقل المعلومات واستلام المعلومات التقييمية من الجمهور العام بشأن ما تقوم به الوزارة من إدارة للمالية.

الإجراء المقترح 21 أ: هل توجد إجراءات لتعميم النتائج على نطاق واسع؟

لكي يتخطّى قيام بلد ما بتنفيذ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية كونه عملية فنّية في مجال الإفصاح عن المعلومات، من المهمّ وجود تعميم النتائج على نطاق واسع، وهذا ما من شأنه وضع الإيرادات من النفط والغاز وأنشطة التعدين في إطار قضايا الإدارة المالية على نطاق أوسع. ونود بصورة خاصة تشجيع الحكومات على تحقيق مبادئ إعداد وتنفيذ والإبلاغ عن الموازنات حسبما ينص *نظام الممارسات الجيّدة* بشأن شفافية المالية العامة الصادر عن صندوق النقد الدولي، وعلى تكميل ذلك بحملة نشر جيدة التوجيه إلى الجمهور العام.

يقوم حالياً معظم البلدان التي بدأت تنفيذ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية بوضع خطط لعقد مختلف جلسات الإعلام وحلقات العمل الإطلاعية - على الصعيدين الوطني والمحلي - وذلك بغية تشجيع روح المسؤولية في رفع التقارير والبلاغات عن هذه القضايا. ويعتبر النصّ اللغوي من الأمور التي ينبغي النظر فيها بغية تسهيل فهم أصحاب المصلحة المباشرة للنتائج - بما في ذلك الترجمة إلى اللغات المحلية عند الضرورة.

الإجراء المقترح 22: هل جرت مناقشة نتائج الإيرادات والمدفوعات المُبلّغ عنها بمشاركة من أصحاب المصلحة المباشرة الرئيسيين؟

عندما تصبح النتائج علنية، من المُهمّ أن تكون الحكومة تفاعلية في ترتيب مناقشة علنية عامة بشأن الإيرادات المُبلّغ عنها. ولكي تكون مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية فعالة ونافذة، ينبغي أن يكون أصحاب المصلحة المباشرة الرئيسيون قادرين على مناقشة وتقييم وتفسير النتائج. ومن شأن هذه المناقشة أن تشكّل إشارة على رغبة الحكومة المعنية في أن تكون على مستوى المسؤولية والمساءلة تجاه الإيرادات من الصناعات الاستخراجية.

الإجراء الإضافي ألف - 22: هل جرى توسيع نطاق المناقشة ليشمل أصحاب المصلحة المباشرة على نطاق أوسع؟

قد توجد أطراف أخرى مُهتمّة ومعنية من شأن مشاركتها في مرحلة المناقشة إثراء هذه العملية. وحيثما كان ذلك ممكناً، من المُهمّ إتاحة آليات لأصحاب المصلحة المباشرة هؤلاء لكي يقدموا أفكاراً ويساعدوا في تفسير وشرح الأرقام المُبلّغ عنها. ويمكن أن تؤدي إتاحة آلية الأخذ بالمعلومات التقييمية التي يدلون بها في توسيع نطاق تأييد وتدعيم شرعية هذه العملية والإجراءات والمؤسسات المعنية.

استعراض تنفيذ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية

واو – الاستعراض

الإجراء المقترح 23: هل توجد ترتيبات لرصد وتقييم مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟

من شأن استعراض خطوات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية أن يساعد البلد المعني في: تقييم منافع تنفيذها، وفي أن يُظهر للآخرين مدى حسن أدائه، والتركيز على تحسين تنفيذ هذه المبادرة في المستقبل. ومن المُهمّ ضمان قيام أصحاب المصلحة المباشرة الرئيسيين بوضع شروط عملية الاستعراض وبالمشاركة (من خلال مسوحات استقصائية أو مقابلات) في عملية الاستعراض نفسها. وتتيح هذه المرحلة فرصة هامة لمنظمات المجتمع المدني لكي تعمل على نحو وثيق مع الحكومة المعنية، مما يتيح ردفاً لعملية الإشراف المعنية.

الإجراء الإضافي ألف - 23 أ: هل توجد آلية تقييم رسمية مستقلة؟

تكمن ميزة وجود آلية تقييم مستقلة رسمية في أنها تُضفي المصداقية على إجراءات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية بين أصحاب المصلحة المباشرة على الصعيدين المحلي والدولي معاً. فجهة التقييم المستقلة يمكن أن ترفع تقريراً غير منحاز يدخل في صميم مسائل هامة مثل «هل ستكون هذه المبادرة قابلة للاستمرار؟» و «ما هي الدروس التي يمكن اكتسابها بهدف تحسين أدوار: الحكومة، والصناعات الاستخراجية، والمجتمع المدني؟».

الإجراء الإضافي ألف - 23 ب: هل تم تبادل الدروس المكتسبة مع بلدان أخرى وأصحاب مصلحة مباشرة آخرين؟

تبادل الدروس المستفادة مع بلدان أخرى تقوم بتنفيذ أو تنظر في تنفيذ هذه المبادرة لا يساعد تلك البلدان فحسب، بل إنه يساعد البلد الذي يقوم بهذا التبادل على كسب سمعة جيدة نتيجة الإصلاحات التي قام بها. وستقوم سكرتارية مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية بمهمة غرفة مقاصة بشأن الدروس المستفادة - وذلك من خلال: حلقات عمل إقليمية وعالمية، وتعديل الكتاب المرجعي، وموقع مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية على شبكة الإنترنت.

الإجراء المقترح 24: هل تأثّر تصميم عملية اتخاذ القرارات وغيرها من العمليات بآليات المعلومات التقييمية؟

يستمر تحسين تنفيذ هذه المبادرة في ضوء الخبرة العملية المكتسبة. فهو «عملية تعلّم من خلال العمل». ويحتاج تنفيذها على نحو فعال وقابل للاستمرار إلى أن يتضمّن ويستخدم المعلومات التقييمية الملائمة من أصحاب المصلحة المباشرة.

الفصل الثالث

إرشادات إيضاحية لفائدة شركات الصناعات الاستخراجية

عرض عام

تقع مسؤولية تنفيذ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية على عاتق البلدان المعنية الغنية بالموارد. غير أن هذه المبادرة تُقرّ أيضاً أن للشركات دوراً حاسم الأهمية يجب عليها القيام به من أجل ضمان تحقيق أهداف هذه المبادرة. فالإرشادات الحالية لا تُميّز بين الشركات الدولية والوطنية والمملوكة للدولة أو للقطاع الخاص، وذلك على الرغم من أن بعض الإجراءات الإضافية المُقترحة لا تنطبق على بعض الشركات. (وسيتم تفصيل هذا الأمر في طبعات الكتاب المرجعي التي ستصدر في المستقبل).

تغطي هذه الإرشادات مختلف الأدوار التي يمكن أن تقوم بها شركات الصناعات الاستخراجية. وهي تفصل بين دوْر تلك الشركات في تأييد مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ودورها في التأييد والمساندة على مستوى البلدان (سواء بالنسبة للبلدان القائمة بتنفيذ المبادرة والبلدان غير القائمة بتنفيذها).

موجز إجراءات الشركات والإجراءات الإضافية

مع الإقرار بالطبيعة الطوعية لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ولكن أيضاً مع الإقرار برغبة شركات الصناعات الاستخراجية (وأصحاب المصلحة المباشرة الآخرين) في تحديد الإجراءات التي يمكنها القيام بها لمساندة هذه المبادرة، تحدد هذه الإرشادات إجراءات (باللون الأخضر الغامق) نود تشجيع الشركات التي تؤيّد تنفيذ المبادرة على اتخاذها لمساندة فعالية تنفيذها وإجراءات إضافية (باللون الأخضر) يمكن أن تتخذها الشركات لتحسين تنفيذ المبادرة. ومن شأن هذه الإجراءات مساندة النواتج المُبيّنة في الإرشادات الإيضاحية الخاصة بالبلدان الغنية بالموارد.

إجراءات الشركات	الإجراءات الإضافية التي يمكن أن تقوم بها الشركات

المصادقة

ألف - التوقيع إيذاناً بالاشتراك

25. هل أصدرت الشركة بياناً لا لبس فيه عن عزمها على مساندة تنفيذ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟	ألف - 25: هل هذه المبادرة مُتضمّنة في تقارير السياسات و/أو التقارير الداخلية؟
26. هل قامت الشركة بتعيين شخص لقيادة تنفيذ هذه المبادرة لديها؟	

باء - المساندة الدولية

- التحدّث في مؤتمرات؛
- التحدّث في مؤتمرات داخلية وخارجية في موضوع شفافية/إدارة شؤون الإيرادات ومبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؛
- التعليق على تعديلات الوثائق الأساسية التي ترشد تنفيذ المبادرة؛
- مساعدة الاستحواذ على أمثلة على أفضل الممارسات بشأن المبادرة وتعميمها عالمياً؛
- إثارة موضوع المبادرة مع حكوماتها (أو أية حكومات أخرى) في إطار تعاملاتها الاستراتيجية؛
- العمل التفاعلي مع حملة الأسهم في تشجيع شفافية الإيرادات؛ و
- مساندة جعل مناهج المبادرة جزءاً أصيلاً من أفضل ممارسات وإرشادات الصناعات الاستخراجية، والتعاون مع تلك الجهود عند تنفيذها.

المساندة على مستوى البلدان

27. هل تتم مراجعة وتدقيق حسابات الشركة وفقاً للمعايير الدولية؟

ألف - 27: هل تقوم الشركة بتشجيع غيرها من الشركات لمساندة زيادة الشفافية؟

جيم - 1: البلد القائم بتنفيذ المبادرة

28. هل كانت الشركات منخرطة تماماً في بدء المبادرة في البلدان القائمة بتنفيذها التي تعمل فيها تلك الشركة؟

29. هل كانت الشركة منخرطة تماماً في تنفيذ المبادرة في البلدان القائمة بتنفيذها التي تعمل فيها تلك الشركة؟

30. هل الشركة منخرطة تماماً في استعراض المبادرة في البلدان القائمة بتنفيذها التي تعمل فيها تلك الشركة؟

جيم - 2: البلدان غير القائمة بتنفيذ المبادرة

- مناقشة الشفافية مع الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية؛
- استضافة وتنظيم حلقات عمل.

المصادقة

ألف - التوقيع إيذاناً بالاشتراك

الإجراء الذي يمكن للشركة القيام به 25: هل أصدرت الشركة بياناً لا لبس فيه عن عزمها على مساندة البلدان التي تختار تنفيذ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية؟

نود تشجيع كافة شركات الصناعات الاستخراجية على المصادقة على مبادئ ومعايير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. كما نود تشجيعها على إبداء رغبتها في مساندة البلدان التي تختار تنفيذ هذه المبادرة. وبما أن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ المبادرة تقع على عاتق البلد المعني نفسه، ينبغي على الشركات تفادي الظهور بأنها تضغط على البلدان المضيفة لها في ذلك الاتجاه.

ينبغي أن يصدر البيان عن المدير التنفيذي أو شخص مخوّل بذلك على وجه ملائم، كما ينبغي نشره على موقع الشركة على شبكة الإنترنت و/أو في تقرير سنوي، على أن يتم إرسال نسخة عنه إلى السكرتارية الدولية لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية لتنشره على موقعها على شبكة الإنترنت. ويمكن أن يتضمّن ذلك البيان قائمة بالبلدان التي تعمل فيها الشركة وتنوي مساندة تنفيذ المبادرة فيها.

إجراء إضافي يمكن للشركة القيام به ألف - 25: هل هذه المبادرة مُتضمّنة في تقارير السياسات و/أو التقارير الداخلية؟

قد ترغب شركة ما في تضمين تقارير سياساتها وتقاريرها الداخلية مبادئ ومعايير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. كما قد ترغب الشركات في إعلام موظفيها عن كيف يمكنهم مساندة تنفيذ المبادرة في البلدان القائمة بتنفيذها التي تعمل فيها تلك الشركات.

الإجراء الذي يمكن للشركة القيام به 26: هل قامت الشركة بتعيين شخص لقيادة تنفيذ هذه المبادرة لديها؟

ينبغي على الشركة المعنية تعيين شخص من منصب رفيع على نحو كافٍ لقيادة عملية تنفيذ هذه المبادرة وزيادة الوعي بها في الشركة . وهي قد ترغب في النظر في نشر اسم ذلك الشخص على الموقع الخاص بها على شبكة الإنترنت، مع تضمين تفاصيل كيفية الاتصال به.

باء - المساندة الدولية

في المقر الرئيسي و/أو على الصعيد الدولي، يمكن للشركات مساندة عملية وضع وصقل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية بمختلف الإجراءات. وقد تشمل هذه:

- التحدّث في مؤتمرات داخلية وخارجية في موضوع شفافية الإيرادات ومبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.
- التعليق على تعديلات الوثائق الأساسية التي تُرشد عملية تنفيذ هذه المبادرة.
- المساعدة في استحواذ أمثلة على أفضل ممارسات مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وتعميمها عالمياً.
- إثارة موضوع المبادرة مع حكوماتها (أو أية حكومات أخرى) في إطار تعاملاتها الاستراتيجية.
- العمل التفاعلي مع حملة الأسهم في تشجيع شفافية الإيرادات.
- مساندة جعل مناهج المبادرة جزءاً أصيلاً من أفضل ممارسات وإرشادات الصناعات الاستخراجية، والتعاون مع تلك الجهود عند تنفيذها.

المساندة على مستوى البلدان

الإجراء الذي يمكن للشركة القيام به 27: هل تتم مراجعة وتدقيق حسابات الشركة وفقاً للمعايير الدولية؟

من المتوقّع من الشركات الدولية التقيّد بمتطلبات وشروط الشفافية والإفصاح عن المعلومات ذات الصلة بعملية مراجعة وتدقيق الحسابات وفقاً لمبادئ نظام إدارة الشركات المعتمد في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. كما أن هذه الشركات مضطرة وفقاً لشروط إدراجها في سوق الأوراق المالية لأن تتقيّد بمعايير المحاسبة والمراجعة والتدقيق المتعارف عليها دولياً، ومنها على سبيل المثال توصيات بيان الممارسات الموصى بها من لجنة حسابات الصناعات النفطية (2001).

وتوصي مسوّدة دليل الإرشادات الصادر عن صندوق النقد الدولي بإخضاع الشركات الوطنية والشركات المملوكة للدولة لمتطلبات المراجعة والتدقيق المعيارية الخاصة بالشركات، ويمكن وجود مبرر لخضوعها لإشراف مؤسسة المراجعة العليا حيث لتلك المؤسسة التفويض بمراجعة وتدقيق حسابات مؤسسات الأعمال المملوكة للدولة.

ينبغي على الشركات الاستجابة على نحو إيجابي وعلني لأية خطوات تقوم بها الحكومات المضيفة لها لزيادة الشفافية. وينبغي أن يكون هذا في إطار الشراكة مع الشركات الأخرى العاملة في البلد المعني حيثما كان ذلك ملائماً.

إجراء إضافي يمكن للشركة القيام به ألف - 27: هل تقوم الشركة بتشجيع غيرها من الشركات لمساندة زيادة الشفافية؟

قد يكون بعض الشركات في وضع يسمح لها بتشجيع الشركات الأخرى العاملة في تلك البلدان على الاستجابة على نحو إيجابي لخطوات البلد المضيف، وبذلك يُظهر قطاع الصناعات الاستخراجية الإسهام التام في اقتصاد الحكومة المضيفة. وقد يكون هذا ناجماً عن مراكزها في البلدان المعنية أو عن دورها في المشروعات المشتركة. وحيثما قررت الحكومة المُضيفة تنفيذ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، فإن على الشركات الأكثر معرفة بهذه المبادرة الإسهام بدورٍ في توعية الشركات الأخرى العاملة في تلك البلدان ولكنها ليست على إطلاع على المبادرة.

جيم - 1: البلد القائم بتنفيذ المبادرة

من بين مبادئ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ضرورة أن تشترك في رفع التقارير كافة شركات الصناعات الاستخراجية العاملة في البلد القائم بتنفيذ هذه المبادرة. علماً بأن البلدان القائمة بتنفيذ المبادرة هي التي تبُتّ في أفضل طريقة لضمان قيام كافة تلك الشركات برفع تقاريرها في التوقيت المحكم. وتبعاً لأوضاع البلدان المعنية، يمكن أن يكون هذا من خلال ترتيب طوعي أو وضع إطار قانوني [إجراء مقترح يمكن أن تقوم به البلدان 17 ب] .

إذا اختار البلد الذي تعمل فيه الشركة تنفيذ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، يمكن لتلك الشركة توقّع المشاركة في جهود ذلك البلد منذ البداية. أما المسؤولية الرئيسية التي على عاتق الشركات فهي إنجاز نماذج الإبلاغ النمطيّة المتفق عليها [أنظر الإجراءات التي نقترحها في القسمين جيم و دال - وضع الإجراءات]. وبما أن الشركات هي من بين أصحاب المصلحة المباشرة في هذه العملية، ينبغي أن يشترك معظمها في الجوانب الأخرى من عملية تنفيذ المبادرة.

الإجراء الذي يمكن للشركة القيام به 28 [*بدءُ البلد المعني خطوات المبادرة*] هل كانت الشركات منخرطة تماماً في بدء المبادرة في البلدان القائمة بتنفيذها التي تعمل فيها تلك الشركة؟

يمكن أن تشمل المشاركة التامة في مرحلة البدء ما يلي:

- هل قامت الشركة المعنية بتحديد وتغطية التكاليف المصاحبة لمشاركتها في إنجاز نماذج الإبلاغ والتقارير النمطية الخاصة بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية والمشاركة الأخرى في خطوات المبادرة [الإجراء المقترح على البلدان اتخاذه 15] . وقد تشمل هذه تكاليف مباشرة وبناء قدرات، وتكاليف غير مباشرة مثل وقت المعنيين من جهاز الموظفين.

- هل شاركت الشركة في تحديد الشخص الذي يتم تعيينه مديراً و/أو مُراجعاً للحسابات [الإجراء المقترح على البلدان اتخاذه جيم 13]؟.

- هل انخرطت الشركة مع أصحاب المصلحة المباشرة بهدف إثراء فهمهم لشفافية الإيرادات [مساندة الإجراء المقترح على البلدان اتخاذه 11]؟

- هل انخرطت الشركة مع أصحاب المصلحة المباشرة بهدف تقييم الاحتياجات من أنشطة بناء القدرات، وهل قامت بتحديد المساندة التي يمكنها تقديمها [الإجراء المقترح على البلدان اتخاذه 16]؟

الإجراء الذي يمكن للشركة القيام به 29: [تنفيذُ *البلد المعني للمبادرة*]: هل كانت الشركة منخرطة تماماً في تنفيذ المبادرة في البلدان القائمة بتنفيذها التي تعمل فيها تلك الشركة؟

يمكن أن تشمل المشاركة التامة في مرحلة التنفيذ ما يلي:

- هل دخلت الشركة في حوار مع الحكومة المعنية بشأن وضع النماذج النمطية الخاصة بالإبلاغات والتقارير [الإجراء المقترح على البلدان اتخاذه 12]؟

- هل تم اتخاذ قرار بشأن الإفصاح عن الإجماليات مقابل الإفصاح عن التفاصيل [الإجراء المقترح على البلدان اتخاذه 20 أ]؟

- هل تم التوصّل إلى اتفاق على أية تدفقات منافع يجب الإبلاغ عنها [الإجراء المقترح على البلدان اتخاذه 17 أ]؟

- هل تم الاتفاق على التوزيع حسب المستويات الحكومية وحسب أنواع المدفوعات (مستحقات إنتاج، إتاوات، رسوم، الخ.) [الإجراء المقترح على البلدان اتخاذه 17 أ] ؟

- هل يتم عرض معلومات الشركات بالشكل المتفق عليه - على سبيل المثال: وفقاً لما جرى الاتفاق عليه من نظام، وفترات، وأساس ووحدات [الإجراء المقترح على البلدان اتخاذه 17 ج]؟

- هل اتخذت الشركة ترتيبات مع المراجع الخارجي لحساباتها من أجل مراجعة وتدقيق ما تُبلغ عنه من مدفوعات (على الأساس النقدي) إلى البلدان القائمة بتنفيذ المبادرة [معيار المبادرة رقم 2]؟

- هل أسهمت الشركة في تعيين هيئة إفصاح موثوقة ومحايدة [الإجراء المقترح على البلدان اتخاذه 20]؟

- هل انخرطت الشركة في مناقشة علنية وتعميم علني للنتائج [الإجراء المقترح على البلدان اتخاذه 22]؟

الإجراء الذي يمكن للشركة القيام به 30: [عملية الاستعراض التي يقوم بها البلد المعني] هل الشركة منخرطة تماماً في استعراض المبادرة في البلدان القائمة بتنفيذها التي تعمل فيها تلك الشركة؟

يمكن أن يشمل الانخراط التام في عملية الاستعراض ما يلي:

- هل ساهمت الشركة في وضع شروط عملية الاستعراض [الإجراء المقترح على البلدان اتخاذه 23]؟

- هل قامت الشركة بصياغة وتبادل الدروس المستفادة من مشاركتها في المبادرة على الصعيدين الوطني والدولي [الإجراء المقترح على البلدان اتخاذه 23 والإجراء الإضافي الذي يمكن للبلدان اتخذه ألف - 23 ب]؟

جيم - 2: البلدان غير القائمة بتنفيذ المبادرة

- بما أن من المرجّح أن يدور الكثير من الحوار بشأن الشفافية على مستوى الحكومات أو في مناقشات منتظمة بين الحكومات أو المنظمات الدولية، يمكن أن تنظر شركة ما في إثارة قضية الشفافية مع الجهات المانحة والمنظمات الدولية بهدف إظهار أن الشركة تلك تساند الخطوات باتجاه الشفافية.

- يمكن للشركة حضور أو الاشتراك باستضافة حلقة عمل تستهدف مناقشة الخيارات والخطوات التالية مع مجموعة من أصحاب المصلحة المباشرة تشمل المجتمع المدني.

قائمة المصطلحات

المصطلح	التعريف
المحاسبة على أساس الاستحقاق	نظام المحاسبة الذي تعتمده الشركات عادة وفيه يتم تسجيل الإيرادات عند كسبها ويتم تسجيل المصروفات عند تحمّلها. وهو يختلف عن نظام المحاسبة على الأساس النقدي الذي يسجّل التعاملات عند استلام أو دفع المبالغ النقدية.
الهيئة الإدارية (المدير)	طرف ثالث مستقل مسؤول عن إجمال وتحليل التقارير [الإبلاغات] التي ترفعها الشركات والحكومة المضيفة.
مراجعة (تدقيق) الحسابات	عملية فحص لحسابات مؤسسة ما، تقوم بها عادة هيئة مستقلة.
تدفقات منافع	مصدر محتمل من مصادر المنافع الاقتصادية التي تتلقاها الحكومة المضيفة من شركات الصناعات الاستخراجية. ولأغراض إرشادات الإبلا غ هذه، لا تعتبر المنافع الاقتصادية غير المباشرة كتشييد البنية الأساسية وعمالة أشخاص محليين تدفقات منافع.
المحاسبة على الأساس النقدي	نظام المحاسبة الذي تستخدمه الحكومات عادة - وهو ما نوصي به من أجل إبلاغات وتقارير مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية - وهو لا يسجّل إلا المدفوعات والمقبوضات النقدية المتعلقة بتعاملات تقوم بها منشأة أعمال، وليس عند كسب المال أو تحمّل المصروفات مثلما في المحاسبة على أساس الاستحقاق.
الصناعات الاستخراجية	هي تلك الصناعات المتعلقة بالعثور على واستخراج الموارد الطبيعية غير المتجددة الواقعة في أو قرب القشرة الأرضية. والموارد الطبيعية غير المتجددة هي تلك التي لا يمكن للإنسان إحلالها في حالتها الطبيعية.
إبلا غ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية	الإبلا غ عن المدفوعات والإيرادات الذي يضعه المدير في إطار تنفيذ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.
البلد المُضيف	الحدود البرية (الإقليمية) التي هي من اختصاص البلد المضيف ولشركات الصناعات الاستخراجية ضمنها حصص ومصالح اقتصادية.
الحكومة المُضيفة	الأنظمة والمؤسسات الحاكمة في الدولة التي تعمل ضمن حدود أراضيها شركات الصناعات الاستخراجية. وتشمل الحكومة المضيفة الممثلين المحليين والأقاليميين والفدراليين عن تلك الأنظمة والمؤسسات والهيئات التي تسيطر عليها تلك الأنظمة والمؤسسات ولكن مع استبعاد الشركات الوطنية المملوكة للدولة.

المصطلح	التعريف
شركة دولية	لأغراض هذا الكتاب المرجعي، تشمل الشركة الدولية: • الشركات العامة والخاصة العاملة في الأنشطة الإنتاجية من الصناعات الاستخراجية خارج حدود أراضي البلد الذي يوجد مقرها فيه. • الشركات المملوكة للدولة العاملة خارج حدود أراضي الحكومة التي تسيطر على تلك الشركات.
الترخيص	ترتيب بين شركة من شركات الصناعات الاستخراجية والحكومة المضيفة لها، فيما يتعلق بمنطقة جغرافية أو جيولوجية محددة وعمليات استخراج فلزات. ولأغراض هذا الكتاب المرجعي، يستخدم مصطلح الترخيص أيضاً لتعريف وتحديد: إذن، منطقة تعاقد، عقد استئجار أو قطعة أرض لأغراض التنقيب عن الفلزات.
شركة وطنية	لأغراض هذا الكتاب المرجعي، تشمل الشركات الوطنية الشركات العامة والخاصة العاملة في الأنشطة الإنتاجية من الصناعات الاستخراجية ضمن أراضي البلد التي يوجد مقرّها فيه.
شركة وطنية مملوكة للدولة	شركة تسيطر عليها الحكومة المضيفة وهي تقوم بأنشطة إنتاجية من أنشطة الصناعات الاستخراجية في البلد المضيف لها. وعند تحديد ما إذا كانت الشركة المعنية واقعة تحت السيطرة، يجري استخدام المعيار التالي: قدرة الحكومة المضيفة على التحكّم في السياسات المالية وسياسات العمليات لتلك الشركة بغية الحصول على المنافع من تلك الأنشطة.
مدفوعات	لأغراض مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، تم تعريف المدفوعات على أنها كافة المدفوعات الجوهرية المتعلقة بالنفط والغاز والفلزات المعدنية من الشركات إلى الحكومات.
اتفاقية شراكة في الإنتاج	اتفاقية بين الحكومة المضيفة ومستثمر تعطي ذلك المستثمر حقوقاً حصرية للتنقيب عن واستغلال واستخراج الفلزات في مقابل حصة من الإنتاج.
جهة ترفع إبلاغات	الشركات والحكومات التي تنجز وترفع نماذج إبلاغ نمطية.

المصطلح	التعريف
نماذج إبلاغ نمطية	النماذج النمطية التي ترفعها الشركات: الدولية، والوطنية، والوطنية المملوكة للدولة، والحكومات إلى المدير في إطار تنفيذ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.
إيرادات	لأغراض هذا الكتاب المرجعي، تم تعريف الإيرادات على أنها كافة الإيرادات الجوهرية التي تستلمها الحكومات من شركات النفط والغاز والتعدين.
نشاط إنتاجي	يشمل النشاط الإنتاجي كافة الأنشطة المتصلة بالتنقيب عن الأصول الفلزية واستغلالها وإنتاجها، حتى النقطة التي تصبح عندها الفلزات المُستخرجة قابلة للتسويق ولكن دون المزيد من عمليات التجهيز والتصنيع.

الملحق:
أمثلة على نماذج الإبلاغ النمطية

أمثلة على نماذج الإبلاغ النمطية

تم في عام 2003 إعداد نماذج الإبلاغ النمطية من أجل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. ويمكن الإطلاع على المزيد من الأمثلة والمعلومات الإضافية عن هذه النماذج على موقع على شبكة الإنترنت على العنوان:
http://www.eitransparency.org/reportingguidelines.htm

ألف - نموذج نمطي إدخال معلومات جهة ترفع إبلاغات تابعة للحكومة المضيفة (نفط وغاز)

بلد مضيف يُبلغ عن:

فترة الإبلاغ:

تدفقات منافع النطاق 1

مرجع السطر	مرجع القسم 6 من الإرشادات	الكمية	القيمة
1 **تدفقات منافع من شركات دولية فقط**			
1أ) مستحقات إنتاج للحكومة المضيفة من شركات دولية	i		
i) تدفقات مستحقات إنتاج - نوعية			
• [مع تحديد طبيعة ووحدات الإنتاج]			
• [مع تحديد طبيعة ووحدات الإنتاج]			
ii) تدفقات إنتاج - نقدية			
2 تدفقات منافع من شركات وطنية مملوكة للدولة			
2أ) مستحقات إنتاج للحكومة المضيفة من شركات وطنية مملوكة للدولة	i		
i) تدفقات إنتاج - نوعية			
• [مع تحديد طبيعة ووحدات الإنتاج]			
• [مع تحديد طبيعة ووحدات الإنتاج]			
ii) تدفقات إنتاج - نقدية			

(تابع) تدفقات منافع النطاق 1

مرجع السطر		مرجع القسم 6 من الإرشادات	الكمية	القيمة
3	**تدفقات منافع من شركات دولية وشركات وطنية مملوكة للدولة**			
3أ)	ضرائب أرباح	iii		
3ب)	إتاوات	iv		
	– نقدية			
	– عينية			
3ج)	أرباح أسهم	v		
3د)	علاوات توقيع وعلاوات إنتاج	vi		
3هـ)	رسوم ترخيص، رسوم استئجار، رسوم دخول، ورسوم أخرى مقابل تراخيص/ امتيازات	vii		
3و)	مدفوعات أخرى للحكومات المضيفة محددة باعتبارها: _____ _____ _____	viii		

تدفقات منافع النطاق 2

مرجع السطر		مرجع القسم 6 من الإرشادات	الكمية	القيمة
4	**تدفقات منافع نطاق 2 (إفصاح طوعي):** _____ _____ _____ _____ _____			

توقيع الحكومة المضيفة إيذاناً بالمصادقة

نقرّ بمسؤوليتنا عن صحة نماذج الإبلاغ النمطية وتوافقها مع إرشادات الإبلاغ ورفع التقارير، ما عدا:

- _____
- _____
- _____
- _____

باء - نموذج نمطي إدخال معلومات جهة ترفع إبلاغات تابعة لشركة (نفط وغاز)

اسم الشركة:

بلد مضيف يُبلغ عن:

فترة إبلاغ:

تدفقات منافع النطاق 1

مرجع السطر	مرجع القسم 6 من الإرشادات	الكمية	القيمة
1 **تدفقات منافع تُبلغ عنها شركات دولية فقط**			
1أ) مستحقات إنتاج للحكومة المضيفة من شركات دولية	i		
i) تدفقات إنتاج - نوعية			
• [مع تحديد طبيعة ووحدات الإنتاج]			
• [مع تحديد طبيعة ووحدات الإنتاج]			
ii) تدفقات إنتاج - نقدية			
1ب) مستحقات إنتاج للحكومة المضيفة تُدفع للشركة الوطنية المملوكة للدولة	i		
i) تدفقات إنتاج - نوعية			
• [مع تحديد طبيعة ووحدات الإنتاج]			
• [مع تحديد طبيعة ووحدات الإنتاج]			
ii) تدفقات إنتاج - نقدية			
2 **تدفقات منافع تُبلغ عنها شركات وطنية مملوكة للدولة فقط**			
2أ) i) حصة الشركات الوطنية المملوكة للدولة من مستحقات الإنتاج المدفوعة للحكومة المضيفة - نوعية	i		
• [مع تحديد طبيعة ووحدات الإنتاج]			
• [مع تحديد طبيعة ووحدات الإنتاج]			
ii) حصة الشركات الوطنية المملوكة للدولة من مستحقات الإنتاج المدفوعة للحكومة المضيفة - نقدية			
2ب) إنتاج ورد إلى تدفقات إنتاج الشركات الوطنية المملوكة للدولة - نوعي	i		

(تابع) تدفقات منافع النطاق 1			
مرجع السطر	**مرجع القسم 6 من الإرشادات**	**الكمية**	**القيمة**
2ج) مستحقات إ نتاج للشركات الوطنية المملوكة للدولة[1]	ii		
i) مستحقات إنتاج - نوعية			
• [مع تحديد طبيعة ووحدات الإنتاج]			
• [مع تحديد طبيعة ووحدات الإنتاج]			
ii) مستحقات إنتاج - نقدية			
2د) مستحقات إنتاج يتم استلامها نيابة عن الحكومة المضيفة	ii		
i) تدفقات إنتاج - نوعية			
• [مع تحديد طبيعة ووحدات الإنتاج]			
• [مع تحديد طبيعة ووحدات الإنتاج]			
ii) مستحقات إنتاج يتم استلامها نيابة عن الحكومة المضيفة - نقدية	i		
3 **مدفوعات للحكومة المضيفة/الشركة الوطنية المملوكة للدولة**			
3أ) ضرائب أرباح	iii		
3ب) إتاوات	iv		
– نقدية			
– عينية			
3ج) أرباح أسهم	v		
3د) علاوات توقيع وعلاوات إنتاج	vi		
3هـ) رسوم ترخيص، رسوم استئجار، رسوم دخول، ورسوم أخرى مقابل تراخيص/امتيازات	vii		
3و) مدفوعات أخرى للحكومات المضيفة محددة باعتبارها:	viii		
_____			
_____			
_____			

1 تتعلق مستحقات الشركات الوطنية المملوكة للدولة بحصتها من الإنتاج حين تكون طرفا متعاقدا، على سبيل المثال حين تكون لها حصة في ترخيص/امتياز إضافة إلى مستحقات الإنتاج الخاصة بالحكومة المضيفة.

تدفقات منافع النطاق 2

مرجع السطر	مرجع القسم 6 من الإرشادات	الكمية	القيمة
4	**تدفقات منافع النطاق 2 (إفصاح طوعي):** _____ _____ _____ _____ _____		

توقيع الإدارة إيذاناً بالمصادقة

نقرّ [*أو نيابة عن مجلس الإدارة (أو هيئة مماثلة)* نقرّ] بمسؤوليتنا عن صحة نموذج الإبلاغ النمطي وتوافقه مع إرشادات الإبلاغ ورفع التقارير، ما عدا:

- _____
- _____
- _____
- _____

جيم - نماذج نمطية للإجماليات (التعدين)

بلد مضيف يُبلغ عن:

فترة إبلاغ:

تدفقات منافع النطاق 1

مرجع السطر	مرجع القسم 6 من الإرشادات	الكمية	القيمة
1 **تدفقات منافع من شركة دولية وشركة وطنية مملوكة للدولة**			
1أ) ضرائب أرباح	i		
1ب) إتاوات	ii		
– نقدية			
– عينية			
1ج) رسوم تراخيص،رسوم استئجار، رسوم دخول، ورسوم أخرى مقابل تراخيص/امتيازات	iii		
1د) علاوات توقيع وعلاوات إنتاج	vi		
1هـ) أرباح أسهم	vii		
1و) مدفوعات أخرى للحكومات المضيفة، تحدد باعتبارها (شاملة المدفوعات من خلال الإنتاج):	iv ،v ،vii		
_____			
_____			
_____			